الأرض الميتة

تدمير تنظيم "الدولة الإسلامية" المتعمد للأراضي الزراعية العراقية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على ٧ مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان .

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، ٢٠١٨
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية ٤).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى ٢٠١٨
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 14/9510/2018
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

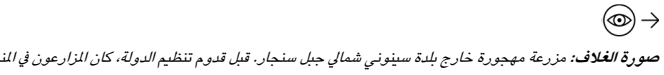

صورة الغلاف: *مزرعة مهجورة خارج بلدة سينوني شمالي جبل سنجار. قبل قدوم تنظيم الدولة، كان المزارعون في المنطقة يزرعون الزيتون والخضروات مثل البامية والطماطم والبصل والخيار، وكذلك القمح.*
© Richard Pearshouse/Amnesty International

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

١. ملخص ٥

٢. المنهجية ٧

٣. السياق ٨

٤. النتائج ١٢

٥. التزامات قانونية دولية ٢٦

٦. النتائج ٢٩

٧. التوصيات ٣١

خريطة

الأرض الميتة
تدمير تنظيم "الدولة الإسلامية" المتعمد للأراضي الزراعية العراقية
منظمة العفو الدولية

١. ملخص

"لقد عدنا لنجد الأرض قد ماتت. وكأننا لم نعمل فيها أبداً من قبل"

دخيل، مزارع في منطقة سنجار، في مقتبل العشرينيات من عمره

في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧، أعلن العراق انتصاره العسكري على الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية". والآن تنشغل الحكومة وشركاؤها الدوليون في عملية طويلة ومعقدة لإعادة بناء الدولة، بعد ما أصابها من دمار. ففي كل مدينة تقريباً من الرمادي إلى الموصل، أدى الصراع إلى تحويل المناطق الحضرية في العراق إلى ركام – وذلك على مرأى ومسمع من العالم في أغلب الأحوال. ورغم أن الأضرار بعيدة المدى التي لحقت بريف العراق تماثل أعمال التدمير الحضري التي استحوذت على العناوين الرئيسية، فإن عواقب الصراع على سكان الريف في العراق يتم نسيانها إلى حد بعيد.

وفي سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨، أجرت منظمة العفو الدولية بحثاً حول تدمير البيئة الريفية في العراق، والآثار اللاحقة له على الأشخاص الذين يعيشون على ما تنتجه الأرض. وقد ركز البحث على مناطق في إقليم سنجار ومحيطها المباشر في شمال غرب العراق، وهي منطقة سكنها قسم كبير من الطائفة الأيزيدية قبل عام ٢٠١٤، وكانت مسرحاً لبعض الأضرار الأشد وطأة التي لحقت بالمناطق الريفية. ولإعداد التقرير الحالي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ٦٩ شخصاً، من بينهم ٤٤ مزارعاً حاليًا أو سابقًا من المناطق الريفية.

ويبدو أن بعض الدمار الذي لاحظته منظمة العفو الدولية كان من الأثار الجانبية للقتال. لكن في حالات عديدة وجدت منظمة العفو الدولية أدلةً على أن تنظيم "الدولة الإسلامية" قد تعمد استهداف البيئة الريفية، وهي مصدر رزق الأشخاص الذين يعيشون على ما تنتجه الأرض.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك، ما يتعلق بآبار الري. ففي أحيان كثيرة كانت هذه الآبار تُخرب باستخدام مواد من الأنقاض أو النفط، أو غير ذلك من الأجسام الغريبة. وغالبًا ما كان سد هذه الآبار مصحوبًا بسرقة و/ أو تدمير مضخاتها وكابلاتها ومولداتها ومحولاتها. كما قامت "الدولة الإسلامية" كذلك بإحراق البساتين أو قطعها، وقطعت أسلاك الكهرباء الحيوية المعلقة وسرقتها. وعلى حين انصب تركيز هذا البحث في المقام الأول على مناطق في إقليم سنجار وما حوله، فإن منظمة العفو الدولية تحدثت مع مزارعين حاليين أو سابقين في أجزاء أخرى من العراق كانت تخضع سابقاً لسيطرة تنظيم الدولة، وقد وصفوا أشكالاً مشابهة من التدمير المتعمد.

إن تدمير ممتلكات الخصم، ما لم يكن ضرورة حتمية من ضرورات الصراع، فإنه يعد جريمة حرب. وقد تعتبر هذه الأفعال "أفعالاً غير إنسانية" تندرج تحت الجرائم ضد الإنسانية، حيث تُرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين ضمن سياسة تنظيمية. ويجب أن تتضمن الجهود الرامية إلى تحميل "الدولة الإسلامية" المسؤولية عن هذه الجرائم المحددة، والتي ينص عليها القانون الدولي، وذلك في حالة وجود أدلة كافية.

ومن جانبها، فإن حكومة العراق ملزمة باتخاذ تدابير إيجابية لمساعدة الأفراد والمجتمعات على التمتع بالحق في الماء، والغذاء والعمل وعلى وجه التحديد، ينبغي على العراق أن يضمن الوصول الكافي لمياه الري اللازمة للزراعة لضمان الحق في الغذاء الكافي. وينبغي أن يكفل للمزارعين المعدومين والمهمشين إمكانية الوصول المنصف إلى المياه ونظم إدارة المياه. ففي هذا الصدد، يعد الوصول إلى الموارد المائية هو الحلقة المفقودة التي تمنع المزارعين والمزارعين السابقين من التمتع بحقهم في كسب أرزاقهم عن طريق العمل والقدرة على العودة إلى منازلهم ومزارعهم. ومساعدة المزارعين الذين عادوا إلى أراضيهم ويكافحون من أجل زراعتها أمر ضروري. كما أن المساعدات ضرورية أيضاً للمزارعين السابقين الذين ما زالوا نازحين – مثل حالة مزارعي سنجار السابقين، ويعيش كثير منهم في المدن والمخيمات في إقليم كردستان العراق - والذين يعتبرون أن سبل معيشتهم الريفية السابقة لا يمكن

الدفاع عنها. وتقع على عاتق السلطات العراقية مسؤولية المساعدة في تهيئة الظروف لعودة النازحين الطوعية والأمنة إلى ديارهم وتسهيل هذه العودة.

وقد أشار البنك الدولي، ومعاهد السياسة الاقتصادية، ومحللي الموازنة المستقلين إلى أن العراق الغني بالنفط يمتلك الموارد اللازمة لتمويل معظم مشاريع إعادة الإعمار. ومع ذلك، فإن إعادة الإعمار في الريف تكاد لم تبدأ بعد. وأما المزارعون والمسؤولون الزراعيون، الذين أجريت معهم مقابلات طوال هذا البحث، فأخبروا منظمة العفو الدولية إنهم لم يتلقوا أي مساعدة حكومية. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨، كتبت منظمة العفو الدولية إلى مختلف الوزارات المعنية بإعادة الإعمار في الريف للحصول على مزيد من المعلومات حول جهود الحكومة في هذا المجال. ولكن حتى الآن، لم تتلق أي رد.

في ٢٠١٨، اعتمد العراق خطة رسمية لإعادة الإعمار. وتتضمن الخطة تقييماً لمدى الضرر الذي لحق بالقطاع الزراعي، وتحديد تكاليف معافاته على مدى السنوات الخمسة المقبلة. وتحتاج الحكومة إلى تمويل وتنفيذ هذه الخطة، وإصلاح عاجل لنظم الري والبنية الأساسية الريفية الأخرى؛ ومازال معظم ريف العراق يبدو كما كان تقريباً وقت استعادته من تنظيم الدولة.

ويحتاج المزارعون العراقيون الحاليون والسابقون إلى دعم عاجل لاستئناف الزراعة. فيحتاج المزارعون إلى المساعدة للتعويض عن ماشيتهم، وإعادة زراعة بساتينهم. فهم بحاجة للمساعدة في إصلاح الأدوات والآلات المفقودة أو التالفة، والصوب الزراعية. كما يجب إعادة بناء المباني الزراعية ومرافق التخزين. وسيحتاج الأمر إلى حفر آبار جديدة في بعض مناطق البلاد؛ وفي بعض المناطق الأخرى، سيكون من الأنسب تمديد أنظمة قنوات الري الحالية.

وحتى الآن، لم تبدأ حكومة العراق بمعالجة التأثير الكامل لتدمير سبل المعيشة الزراعية، أو تنفيذ خطط لمساعدة المزارعين على إعادة بناء أرض العراق الممزقة ومصدر رزقها. وطالما بقيت هذه المناطق في حالة خراب، لن يتمكن مئات الآلاف من النازحين داخلياً من العودة إلى ديارهم؛ بل وأكثر من ذلك سيعيشون في حالة فقر. وبالنظر إلى أن بعض هذه المناطق كانت مناطق ساخطة منذ ٢٠٠٣، فهناك حد حقيقي لمدى التقدم الذي يمكن أن يحققه تعافي العراق بدونها.

مزرعة مهجورة خارج بلدة سينوني شمالي جبل سنجار. قبل قدوم تنظيم الدولة، كان المزارعون في المنطقة يزرعون الزيتون والخضروات مثل البامية والطماطم والبصل والخيار، وكذلك القمح.

٢. المنهجية

بين سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨، زار باحثو منظمة العفو الدولية شمال العراق وأجروا مقابلات مع ٤٤ من المزارعينً الحاليين أو السابقين من المناطق الريفية. وعلى الرغم من عدم وجود تقييم شامل لمدى الدمار الذي أصاب البيئة الريفية في العراق، فقد انصب هذا البحث على مناطق في مقاطعة سنجار وما يجاورها مباشرة حيث تشير التقييمات الموجودة والمحدودة إلى النطاق الواسع للتدمير.

ومن بين أصحاب المقابلات المذكورة مزارعون حاليًون وسابقون وعددهم ٤٤، بلغ عددهم ٣٢ مزارعاً من سكان مقاطعة سنجار ومحيطها المباشر في محافظة نينوى، وقد عاد ١٧ منهم إلى مزارعهم في محاولة لاستئناف الزراعة مرة أخرى، ولا يزال الباقون نازحين وهم ١٥ مزارعاً سابقًا (ويعيش أغلبهم في دهوك أو حولها، في إقليم كردستان العراق، بينما يعيش الآخرون في مخيمات على جبل سنجار. وبالإضافة إلى هؤلاء المزارعين من سنجار، تحدثت منظمة العفو الدولية أيضاً مع مزارعين حاليين وسابقين وعددهم ١٢ من مناطق أخرى من شمال العراق (كاراملیش وقرقوش وبرطلة والقيارة والحويجة وكركوك). وقد عاد ٩ منهم إلى مزارعهم في محاولة لاستئناف الزراعة، ومازال الثلاثة الباقون نازحين. وكانت كافة المقابلات شخصية باستثناء ما أجري منها عن طريق الهاتف. وتمت المقابلات باللغة العربية أو الكردية من خلال مترجم.

وكذلك أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ٢٥ شخصاً على معرفة بالقضايا البيئية والزراعية في العراق، من بينهم ٩ مسؤولين يعملون لدى السلطات الاتحادية والمحافظات والحكومات المحلية، علاوة على الباحثين الأكاديميين والناشطين، وممثلي المنظمات غير الحكومية. كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة من مهندسي المياه من ذوي الخبرة المهنية في إعادة تشغيل البنية التحتية للمياه (خاصة الآبار) في مناطق العراق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (بما في ذلك منطقة سنجار).

وبهذا أصبح العدد الكلي للأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، من أجل إعداد التقرير الراهن، ٦٩ شخصاً.

وللمحافظة على سرية أمن أصحاب وأمن الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، تم حجب بعض الأسماء والمعلومات التعريفية الأخرى.

في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨، كتبت منظمة العفو الدولية إلى وزارة الزراعة، ووزارة الهجرة والمهجرين، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة ووزارة التخطيط، للحصول على مزيد من المعلومات بشأن نهج الحكومة لإعادة الإعمار في المناطق الريفية. وحتى الآن، لم تتسلم منظمة العفو الدولية رداً من أي من هذه الوزارات. وفي الملحق مرفق نسخة من هذه المراسلات.

تم استخدام معدل تحويل العملة على أساس أن قيمة الدولار الأمريكي ١١٨٧,٥٠ دينار عراقي، وهو المعدل التقريبي للتحويل في وقت إجراء البحث.

وتم استخدام معدل تحويل مساحات الأراضي على أساس أن الدونم العراقي الواحد يساوي ٢٥٠٠ متر مربع.

٣. السياق

لفترة طويلة من العقود القليلة الماضية، لم يعرف العراقيون الريفيون إلا الاضطراب. فقد زرعت الحرب الإيرانية - العراقية في الثمانينيات ملايين الألغام الأرضية في القطاع الحدودي البالغ طوله ١٥٠٠ كلم، بينما أدى القمع الوحشي الذي مارسه صدام حسين ضد الانتفاضتين الكردية والشيعية في السنوات التي سبقت ذلك إلى إخلاء قسري للسكان من مساحات شاسعة من المناطق الريفية[١]. ولمّا لم يكن صدام قد قنع بالتغلب على المتمردين في الجنوب، أمر بتجفيف مياه الأهوار في بلاد ما بين النهرين العظيمة، وأن تُسَوّى آلاف القرى في الشمال بالأرض، وبتدمير الكثير من بساتين أشجار النخيل الشهيرة في الجنوب[٢].

ولاحقا أثقلت حرب الخليج بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١ (والعقوبات التي تلت) المشهد العام بالمزيد من المشاكل، بما في ذلك مرافق معالجة المياه، والمرافق الزراعية، ومخازن الأغذية، المدمرة بالقصف[٣]. وعندما غزت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣، وهو ما كان تمهيدًا لأكثر من عقد تقريباً من الفوضى المستمرة، تلقت المجتمعات الريفية المعزولة ضربةً قاسيةً على وجه الخصوص بسبب انعدام الأمن[٤].

وقد فاقم تنظيم الدولة تلك المشاكل وأضاف مجموعة كاملة جديدة من المشاكل لدى ظهوره عام ٢٠١٤. فقد استهدفت الجماعة عمداً المناطق الرئيسية المنتجة للغذاء، خصوصًا في وديان نهري دجلة والفرات الخصبة، ثم منح الأولوية للاستيلاء على السدود، ومحطات الضخ، والبنية التحتية للمياه في محاولة منه لجعل تلك الأراضي تزدهر. وقد وظّف التنظيم موظفين مدربين في صفوفه ليشرفوا على المنشآت الرئيسية، كما كان الحال في سد الفلوجة، وسد الموصل، وفي البداية قدم التنظيم للمزارعين وقودًا إضافيًّا لتوصيل السلع إلى السوق.[٥]

وككيان له جذور راسخة في المناطق الريفية، بدا أن تنظيم الدولة يدرك جيدًّا أهمية الزراعة لما يخص توقعاته لـ"خلافته" على المدى الطويل. وبمساعدة بعض الأمطار المواتية وما صادره من مخزونات البذور، استفاد من ذلك مبكرًّا بشكل ناجح نوعًا ما، حيث حصل على جزء كبير من إيراداته من الزراعة.[٦] في ذروة قوته، سيطر تنظيم الدولة على ما يزيد عن ٤٠% من الأراضي المنتجة للقمح في قلب العراق، إلى جانب ما لا يقل عن عشرين من الصوامع الرئيسية، وعدة سدود، وآلاف الكيلومترات من قنوات الري.[٧]

وقد امتد إدراك تنظيم الدولة لأهمية المياه إلى اعترافٍ بإمكانية استخدامها في الصراع.

أحد التقييمات يقول:

---

١ أحمد النعيمي، 'الألغام الأرضية في العراق: إرث الحروب القديمة القاتل،' "العربي الجديد"، ٢٣ مارس ٢٠١٥، https://www.alaraby.co.uk/english/features/2015/3/23/iraqs-landmines-a-lethal-legacy-of-old-wars؛ فريد بيرس، 'استنزاف الحياة من أهوار العراق: صدام حسين يستخدم فكرة قديمة لإجبار "عرب الأهوار" على ترك منازلهم،' "نيو ساينتست"، أبريل ١٩٩٣، https://www.newscientist.com/article/mg13818691-800-draining-life-from-iraqs-marshes-saddam-hussein-is-using-an-old-idea-to-force-the-marsh-arabs-from-their-home/

٢ انظر، مثلا، أليكسندر جوف، 'تركة صدام حسين البيئية: علم آثار الحكم الشمولي في العراق الحديث،' *الجريمة والقانون الاجتماعي* المجلد ٣٣(٤)، ٢٠٠٠، ص ٣١٣-٣٢٨

٣ هيومان رايتس ووتش، '"الأشياء المهاجَمَة": الحاجة للكشف والمساءلة الكاملة،' (١٩٩١)، https://www.hrw.org/reports/1991/gulfwar/

٤ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 'العراق: الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية لا يزالون من بين الأكثر تضررًا،' ديسمبر ٢٠١١، https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/update/2011/iraq-update-2011-12-14.htm 14

٥ بيتر شوارتزستين، 'وسط الهجمات الإرهابية، العراق يواجه أزمة مياه،' "ناشيونال جيوغرافيك"، نوفمبر ٢٠١٤، https://news.nationalgeographic.com/news/2014/11/141104-iraq-water-crisis-turkey-iran-isis/5

٦ هادي جعفر وكوخ إيكارت، 'الزراعة مَصدرًا لتمويل داعش: نظم المعلومات الجغرافية وتحليل الاستشعار البعيد،' "السياسة الغذائية"، المجلد ٦٤، أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٦، ص ١٤-٢٥

٧ ماغي فيك، '"تقرير خاص": تنظيم الدولة الإسلامية" يستخدم الغلال لتشديد قبضته في العراق،' رويترز، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤، https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-wheat/special-report-islamic-state-uses-grain-to-tighten-grip-in-iraq-idUSKCN0HP12J20140930؛ مقابلة منظمة العفو الدولية مع جمال محسن علي، مدير التخطيط والمتابعة، وزارة "الموارد المائية"، بغداد، ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨.

لقد وظف تنظيم الدولة المياه مرارًا وتكرارًا كسلاح في جوانبها المختلفة، وقد أدمج هذه الممارسة في منهج أساليبه الحربية المعروفة عنه والأوسع نطاقًا. إن عدد الحالات التي استخدم فيها التنظيم المياه سلاحًا يفوق في العدد بكثير تلك التي تُعزى إلى كافة أطراف الصراع الأخرى في سوريا والعراق مجتمعةً. وهناك في الأساس ثلاثة طرق رئيسية لاستخدام المياه كسلاح، ألا وهي من خلال التأكد أن هناك كميةً قليلةً جداً، أو بدلاً من ذلك الكثير من المياه - وفي كلتا الحالتين ينطوي الأمر على التلاعب بالكمية - أو بجعل الماء غير صالح للاستخدام، بتقليل درجة جودته. وقد استخدم تنظيم الدولة مرة تلو أخرى كل المتغيرات الثلاثة مع نتائج قاسيةٍ على الصُّعد المحلية والإقليمية والوطنية. [٨] (الاستشهادات محذوفة)

ويكتب مراقبٌ آخر كيف أن سيطرة تنظيم الدولة على البنية المائية التحتية مكّنتْه من التحكم الإستراتيجي أو الفعلي بالبنية التحتية للمياه "لممارسة السيطرة الإستراتيجية أو الظاهرية على مساحات غير متناسبة من الأراضي قياسًا بقوة مهاجمة صغيرة نسبيًّا".[٩] وبإظهار قدرته على تقديم الموارد الأساسية، اعتبر تنظيمُ الدولة المياه وسيلةً لتأكيد شرعيته من بين مهامه الجديدة، لا سيما في الموصل، حيث استقبله بعض السكان في البداية استقبال القوة المحررة.[١٠]

وقد كانت السدود حيويةً لهذه الإستراتيجية. إذ استولت الجماعة على سد الموصل، أكبر سدود العراق، في أغسطس/ آب عام ٢٠١٤، قبل أن تدحره القوات الأمريكية والمقاتلين الأكراد بعدها بأيام.[١١] كما سيطر تنظيم الدولة على سد الفلوجة (على نهر الفرات) من فبراير/شباط عام ٢٠١٤ إلى يونيو/حزيران عام ٢٠١٦، وسد الرمادي (على نهر الفرات) من مايو /أيار عام ٢٠١٥ إلى يناير/كانون الثاني ٢٠١٦.[١٢] وطيلة فترة الصراع، شن التنظيم أيضًا هجماتٍ غيرَ ناجحة للاستيلاء على سد حديثة (على نهر الفرات)، وهجماتٍ كذلك وراء خطوط قوات الحكومة، مستهدفًا على سبيل المثال سد سامراء (على نهر دجلة).[١٣]

وفي أكثر الهجمات سيئة السمعة، استخدم التنظيم عام ٢٠١٤ سد الفلوجة لإعاقة تقدم الجيش العراقي بمياه الفيضانات، قبل أن يفجر لاحقاً معظم بوابات السد في عام ٢٠١٦. وقد أجلي زهاء ١٢،٠٠٠ عائلة في وادي الفرات الأوسط أولاً؛ ثم أصبح المزارعون في الحزام الزراعي غرب بغداد بدون مياه لأكثر من سنتين بعد تعرّض السد للتفجير في المرة الثانية.[١٤] وحتى الآن، يُعتقد أن مرافق المياه والطاقة هي هدفٌ أساسي لفلول قوات تنظيم الدولة.[١٥]

وكالعديد من القوات المسلحة، لم يكترث تنظيم الدولة بالأثر البيئي لعملياته. إذ أنه زرع بالألغام مساحاتٍ شاسعةً من الأراضي "المستخدمة على نحو كبير" لحماية مواقعه - وهو ما ساهم في جعل العراق أحد أكثر البلدان الأكثر تلوثًا بالألغام في العالم.[١٦] ومن بين الأضرار الأخرى، فجّر التنظيم العشرات من آبار النفط في القيارة وحول تلال حمرين لإخفاء تحركاته من الأعلى، وهو ما أدى في تلك الواقعة تسرب بقعة نفط بطول ١١ كيلومترًا لم تُنظف بعد.[١٧]

وبعدها، عندما بدأ تنظيم الدولة يخسر المناطق، غيّر منهجه. فقد أخذ مقاتلوه يسلبون الأراضي بطرق ليست إستراتيجية ولا متكافئة. فقد عمدوا إلى تخريب الآبار، وإحراق البساتين. ونهبوا المعدات الزراعية، ناقلين في عربات كلّ شيء يمكن حمله، وغالباً مدمرين ما لا يمكن حمله. كما لغّم تنظيم الدولة كل شيء بدءًا من الحظائر إلى طرق الفرار المكتظة، ومحطات المضخات.[١٨]

لقد كان هذا الإفناء المتعمد الوحشي، مدمرًا على نحوٍ خاص في منطقة سنجار، معقل الأيزيدية أقصى شمال غربي العراق على طول الحدود السورية. لقد كان الأيزيديون معتنقو عقيدة ما قبل الإبراهيمية الذين تمتد جذورهم في بلاد ما بين النهرين إلى آلاف السنين، المعزولون جغرافيًّا، والذين لا أصدقاء لهم من الناحية السياسية؛ هدفًا

---

٨ توبياس فون لوسوو، 'انبعاث استخدام المياه كسلاح: تنظيم الدولة في سورية والعراق،' "سبيكتيتور الدولية"- المجلد ٥١(٣) أكتوبر/تشرين الأول-٢٠١٦-ص٨٢-٩٩.

٩ ماركوس دوبوا كينغ، 'استخدام المياه سلاحًا في سورية والعراق،' "واشنطن الفصلية"- المجلد ٣٨ (٤) أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، ص ١٥٣-١٦٩.

١٠ توبياس فون لوسوو، 'انبعاث المياه كسلاح: تنظيم الدولة في سورية والعراق،' "سبيكتيتور الدولية"- المجلد ٥١(٣) أكتوبر/تشرين الأول-٢٠١٦-ص٨٢-٩٩.

١١ انظر، مثلا، "'الأزمة العراقية": الضربات الأمريكية تساعد الأكراد في محاولة استعادة السيطرة على السد،' بي بي سي نيوز ١٦ أغسطس/آب ٢٠١٤،
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-28820509

١٢ توبياس فون لوسوو، 'انبعاث المياه كسلاح: تنظيم الدولة في سورية والعراق،' "*سبيكتيتور الدولية*"- المجلد ٥١(٣) أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، ص ٨٢-٩٩.

١٣ المرجع نفسه؛ عمرو سرحان، "قوات الجيش تحبط هجوم تنظيم الدولة على سد سامراء وسد صلاح الدين،" العراقية العراقية الإخبارية، 3يناير /كانون الثاني ٢٠١٦
https://www.iraqinews.com/iraq-war/army-forces-foil-isis-attack-samarra-barrage-salahuddin/

١٤ بيئة الأمم المتحدة، ' مذكرة تقنية: القضايا البيئية في المناطق التي تم استعادتها من تنظيم الدولة. الموصل، العراق، ' ٢٠١٨
https://postconflict.unep.ch/publications/Iraq/Iraq%20Technical%20Note_September2017.pdf

١٥ أنظر، مثلا، أليكسندر ثيودوسيو وريبيكا ليند، "هجمات تنظيم الدولة الإسلامية المتزايدة الجرأة تشير إلى تطلع لاستغلال توترات الدولة المدنية والسيطرة على منشآت الطاقة في العراق،" إي إتش إس ماركت أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨،
https://www.janes.com/article/84074/increasingly-bold-islamic-state-attacks-indicate-aspiration-to-exploit-civil-state-tensions-and-seize-control-of-iraq-s-energy-installations

١٦ مدى التلوث بالألغام الأرضية في العراق غير معلوم، رغم أن التقديرات المقدمة في نهاية عام ٢٠١٧ تشير إلى تلوث ما يزيد على ١٠٠٠ كلم مربع. راجع "الحملة الدولية" لحظر الألغام الأرضية- "ائتلاف مكافحة الذخائر العنقودية"، 'مراقبة الألغام الأرضية عام ٢٠١٨' ص ٤٣
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Landmine-Monitor-2018_final.pdf

١٧ ويم زويغن بورج وفويكا بوستما، 'العيش تحت "سماء سوداء".' باكس، ٢٠١٧
https://www.paxforpeace.nl/publications/all-publications/living-under-a-black-sky

١٨ بيتر شوارتزستين، "إستراتيجية الأرض المحروقة لتنظيم الدولة الإسلامية،" فورين بوليسي أبريل/نيسان ٢٠١٦،
https://foreignpolicy.com/2016/04/06/the-islamic-states-scorched-earth-strategy/؛
الشبكة الإقليمية لتحليل الأمن الغذائي (رف س ان)، "'تأثير تنظيم الدولة على القطاع الزراعي في العراق،' ٢٠١٦
https://reliefweb.int/report/iraq/impact-isis-iraq-s-agricultural-sector؛
منظمة الأغذية والزراعة، 'تقييم الاحتياجات الزراعية واحتياجات سبل المعيشة في المناطق المحررة حديثا من كركوك ونينوى وصلاح الدين،' فبراير/شباط ٢٠١٦.

سهلاً لتنظيم الدولة. فمنذ أغسطس/آب ٢٠١٤، كان الأيزيديون ومجتمعاتُهم الزراعية في أغلبيتها الساحقة الطرفَ المتلقيَ لأكثر أشكال الصراع وحشيةً.[١٩]

ففي البداية، جمع مقاتلو تنظيم الدولة، وقتلوا الرجال والصبية الذين لم يتمكنوا من الفرار إلى ملاذ في مرتفعات جبل سنجار حيث يمكن الدفاع عنه. وبعدها بفترة قصيرة، خطفوا وباعوا نحو ستة آلاف من الفتيات والأطفال للاسترقاق في أماكن أخرى في العراق وفي سوريا.[٢٠] وقد سعى الكثير من الأيزيديين لالتماس اللجوء في أوروبا ومناطق أخرى من الشرق الأوسط.

وبحلول الوقت الذي حُرّر فيه الجزء الشمالي من الجبل في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٤، والجزء الجنوبي في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٥، انمحت آلاف من سني حياة الأيزيدية بقدرٍ كبير.[٢١] فقد استعادت قوات الحكومة الكردية الإقليمية المنطقة بدعم جويٍّ من التحالف؛ السيطرة على المنطقة، ثم سلّمت المنطقة لحكومة العراق المركزية في أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠١٧.[٢٢]

وفي أنحاء العراق، قُتِل عشراتُ الآلاف من المدنيين العراقيين أو أصيبوا في الصراع ضد تنظيم الدولة.[٢٣] وتقدّر الحكومة العراقية والبنك الدولي إجماليّ ما يلزم العراق لعودة الأمور لسابق عهدها ولإعادة البناء بـ ١٠٤,٥ تريليون دينار عراقي (٨٨ مليار دولار أميركي) في كافة محافظات العراق السبعة التي تأثرت على نحو مباشر على مدى خمسة أعوام.[٢٤] وبينما عاد كثيرون، كان عدد الأشخاص الذين كانوا ما يزالون مشردين داخليًّا في سبتمبر/أيلول عام ٢٠١٨ يقدر بمليوني شخص، بينما كان أكثر من ثمانية ملايين آخرين ما يزالون في حاجةٍ للمساعدة الإنسانية.[٢٥]

لكن معدل الأشخاص الذين كانوا يعودون إلى ديارهم تباطأ كثيرا في عام ٢٠١٨.[٢٦]

إن الزراعة تشكل نحو ٤ % من الناتج المحلي الإجمالي ونحو ٢٠ % من وظائف العمل، والزراعة هي أكبر مصدر للعمالة في المناطق الريفية.[٢٧] لكن الصراع مع تنظيم الدولة دمّر الإنتاج الزراعي الذي انخفض بما يقدر ٤٠ % متخطّيًا مستويات عام ٢٠١٤.[٢٨] ففي عام ٢٠١٤ كان بوسع نحو ثلثي المزارعين في العراق الوصول إلى الري؛ وانخفض هذا الرقم إلى ٢٠ % بعد ثلاثة أعوام.[٢٩] وقد فُقد نحو ٧٥% من الماشية والأغنام والماعز والجاموس، رغم أن الخسائر كانت مرتفعةً حتى وصلت إلى نحو ٩٥% في بعض المناطق.[٣٠] وسوف يتردد صدى الأضرار الطويلة الأمد التي حلّت بالبيئة الريفية في العراق لأعوام تالية. وقد فاقم ذلك أيضًا وضعُ أمن العراق الغذائي المتكدّر أصلاً.[٣١]

لو لم تكن الظروف هي التي أسهمت في اشتداد بأس تنظيم الدولة، لكانت محنة العراق الريفية مجرد حاشية حزينة، في أسفل قصة الحرب. لكن التنظيم وأسلافه ازدهروا على الفقر الريفي ومشاعر النقمة، ووجدوا في المناطق النائية الشاسعة، قليلة الكثافة السكانية تربةً خصبةً لتجنيد المقاتلين للقيام بحركة تمرد.[٣٢] وبدون إعادة إعمار سليم للريف، يمكن لذلك أن يحدث مرةً أخرى. وبالفعل، في خضّم فراغ البطالة وانعدام الأمن الذي خلّفه تنظيم الدولة وراءه، يحذر مسؤولون من أن العمال الزراعيين اليائسين هم فريسةٌ سهلة للتجنيد على يد عناصر تنظيم الدولة. فما يزال التنظيم المسلح يكتسب مواطئ أقدام، وفي بعض الحالات، يقوم بتشريد سكان القرى الذين رجعوا إلى قراهم مؤخرًا.[٣٣]

وفي الوقت عينه، لا تزداد ظروف المزارعين شمالي العراق إلاّ سوءًا - مع ما ينطوي عليه ذلك من تبعاتٍ مدمرة على بقية البلاد. إن دول منابع مياه العراق تبدو مصممةً على حبس كميات أكبر من المياه. فقد أقامت تركيا عشرات السدود الكبيرة في مستجمِعات المياه على دجلة والفرات، وهو ما أدى إلى حد كبير إلى قطع تدفق النهر

---

١٩ مجلس حقوق الإنسان، "'جاؤوا ليدمروا: "جرائم تنظيم الدولة بحث الأيزيديين'" ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٦، A/HRC/32/CRP.2
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/A_HRC_32_CRP.2_en.pdf

٢٠ منظمة العفو الدولية، العراق: "الفرار من الجحيم: التعذيب والعبودية الجنسية في الأسر لدى الدولة الإسلامية في العراق" -٢٠١٤'
https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/021/2014/ar/

٢١ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ' جاؤوا ليدمروا: "جرائم تنظيم الدولة بحق الأيزيديين""

٢٢ للاطلاع على وصف مفصّل للسيطرة السياسية والعسكرية على سنجار، راجع "مجموعة الأزمات الدولية"، 'الفوز بمعركة ما بعد تنظيم الدولة في العراق في سنجار،' فبراير/شباط ٢٠١٨
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/183-winning-post-isis-battle-iraq-sinjar

٢٣ حكومة العراق، 'العراق: إطار إعادة الإعمار والاستثمار-إعادة الإعمار والتنمية - الجزء١،'فبراير/فبراير ٢٠١٨، ص١
http://www.cabinet.iq/uploads/Iraq%20Reconstruction/Iraq%20Recons%20&%20Inves.pdf

٢٤ حكومة العراق، 'العراق: إطار إعادة الإعمار والاستثمار-إعادة الإعمار والتنمية – الجزء ١-' ص ٧

٢٥ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 'نشرة العراق الإنسانية: سبتمبر/أيلول٢٠١٨، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨،
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ocha_iraq_humanitarian_bulletin_-_september_2018.pdf

٢٦ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 'نشرة العراق الإنسانية: سبتمبر/أيلول ٢٠١٨,' ص٤

٢٧ البنك الدولي، '"المراقبة الاقتصادية للعراق":"من الحرب إلى إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي،' أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، ص ١٠
https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29688 منظمة الأغذية والزراعة، 'تقييم الأضرار والاحتياجات الزراعية ' أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ص ١٠،
http://www.fao.org/emergencies/resources/documents/resources-detail/en/c/1036368/

٢٨ البنك الدولي، '"المراقبة الاقتصادية للعراق ":"من الحرب إلى إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي-ص ٢
الاقتصادي،'https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29688 منظمة الأغذية والزراعة، 'تقييم الأضرار والاحتياجات الزراعية ، ص١

٢٩ حكومة العراق، 'العراق: إطار إعادة الإعمار والاستثمار-إعادة الإعمار والتنمية الجزء ١'

٣٠ منظمة الأغذية والزراعة، 'تقييم الأضرار والاحتياجات الزراعية ص ٥

٣١ منظمة الأغذية والزراعة، 'البلدان المحتاجة إلى مساعدات غذائية خارجية-أيلول/سبتمبر ٢٠١٨،'
http://www.fao.org/giews/country-analysis/external-assistance/ar

٣٢ بيتر شوارتزستين، "تغير المناخ ومشاكل المياه جعلت تنظيم الدولة يوظف في العراق."- نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧-ناشيونال جيوغرافيك
https://news.nationalgeographic.com/2017/11/climate-change-drought-drove-isis-terrorist-recruiting-iraq/14

٣٣ أنظر، مثلا، "دوبين ريس"، "تحليل التحالف يحذر من احتمال عودة الدولة الإسلامية،" فورين بوليسي-يناير/كانون الثاني، ٢٠١٨،
https://foreignpolicy.com/2018/01/10/coalition-analysis-warns-of-potential-islamic-state-resurgence-iraq-isis-isil-terrorism-military/10

إلى العراق. أما إيران فقد أقامت السدود أو حوّلت كثيرًا من روافد نهر دجلة، وهو ما عرقل إمداداتِ المياه جنوبي العراق، وساهم في الاحتجاجات منذ الصيف الماضي في البصرة في عام ٢٠١٨.[٣٤]

لقد عانى العراق حالات جفاف شديد في العقود الأخيرة، خصوصا في الفترة بين عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ وبين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.[٣٥] وهو يعاني من موجة جفافٍ في عام ٢٠١٨، موجة جفاف شديد إلى حد أن وزارة الزراعة تقدّر المساحة المزروعة في عام ٢٠١٨ بنصف ما كانت عليه عام ٢٠١٧.[٣٦] وعلى المدى الطويل، يُرَجّحُ للوضع أن يتدهور أكثر. إذ تُظهر أنماطُ تأثيرات التغيّر المناخي العلمية فيما يخص العراق أن معظم مناطق البلاد يُرَجَّح أن تعاني انخفاضًا في هَطْل الأمطار السنوية، خاصةً بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين.[٣٧]

بئر ري نموذجية في منطقة سنجار في محافظة نينوى شمال العراق - تم تخريب مئات منها من قبل مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية".
© Amnesty International

---

٣٤ أنظر لوسوو فون توبياس، 'أكثر من البنى التحتي: تحديات المياه في العراق،' المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، ٢٠١٨؛
https://www.clingendael.org/sites/default/files/2018-07/PB_PSI_water_challenges_Iraq.pdf
"لا يوجد ماء أو كهرباء: لماذا العراقيون في الجنوب في نقطة الانهيار،" ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٨ France24،
https://observers.france24.com/en/20180724-water-electricity-iraq-south-basra

٣٥ حميد، ميسون، وعلي أحمد الله بور وحامد مردخاني، 'خصائص الجفاف المرتقب على العراق: نتائج تقييم الزمانية المكانية المتعددة العقود،' علوم الأرض- المجلد ٨ (٢) ٢٠١٨، ص ٥٨

٣٦ "مناطق العراق المزروعة خفضت بمقدار النصف مع تشديد الجفاف قبضته،" وكالة فرانس برس-٥ أغسطس/آب، ٢٠١٨
https://www.thenational.ae/world/mena/iraq-s-cultivated-areas-reduced-by-half-as-drought-tightens-grip-1.756996

٣٧ ياسين عثمان، مودة عبد اللطيف، نذير الأنصاري، سفين كنوتسون، وجواد صادق، التغير المناخي و"مستقبل هطل الأمطار السنوي في البيئة القاحلة للشرق الأوسط: دراسة حالة العراق، " مجلة الهيدرولوجيا البيئية المجلد ٢٥ (٢٠١٧)، ص ١-١٨

٤. النتائج

منطقة سنجار

> **"تُعتبر الآبار مورداً زراعياً لسكان المنطقة. وأسوأ الأمور هو تدمير بئر: إذ أن الأشجار والمحاصيل ستموت، وبقية المزرعة ستموت أيضاً. فقد كان هدف تنظيم "الدولة الإسلامية" تدمير موارد الناس التي تعتمد على المحاصيل والمواشي".**
>
> مسؤول حكومي محلي، سنجار

تقع منطقة سنجار في محافظة نينوى في شمال غرب العراق على بعد نحو ١٢٠ كيلومتراً إلى الغرب من الموصل بمحاذاة الحدود مع سوريا في الشمال والغرب. وجبل سنجار، وهو سلسلة جبلية تمتد مسافة ١٠٠ كيلومتر من الغرب إلى الشرق في شمال مدينة سنجار، يقسم المنطقة إلى جزئين شمالي وجنوبي.

إن معظم سكان المنطقة هم من الأيزيديين والسنة، مع عدد أقل من السكان المسيحيين والشيعة. ويقدِّر مسؤولون في الإدارة المحلية عدد سكان المنطقة في الفترة التي سبقت نشوب الأزمة بنحو ٥٥٠،٠٠٠ نسمة.[٣٨] أما الاقتصاد المحلي فهو ريفي إلى حد كبير، ويعتمد على زراعة القمح والشعير والخضروات، بالإضافة إلى الماشية، وبشكل رئيسي الأغنام والماعز.[٣٩]

لقد أحدث النزاع مع تنظيم "الدولة الإسلامية" دماراً هائلاً للزراعة في منطقة سنجار. وشأنها شأن معظم المناطق الريفية في العراق، لم تُجرِ السلطات أي تقييم شامل للأضرار المتعلقة بالزراعة في هذه المنطقة. وتُعطي المصادر التالية بعض المؤشرات الجزئية على الدمار الواسع النطاق الذي لحقَ بالزراعة في سنجار:

- قدَّر تقييم سريع للأضرار التي لحقت بمدينة سنجار أجرته حكومة إقليم كردستان ونُشر في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، أنه تم نهب ٧٠% من الماشية و ٧٠% من المحاصيل والآلات الزراعية (بما فيها مضخات المياه).[٤٠]
- في ناحية سنوني التابعة لسنجار، ذكرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) في عام ٢٠١٦ أن عدد الأغنام والماعز قبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية، والبالغ ١٢٠،٠٠٠ رأس انخفض إلى ٣٥،٠٠٠ رأس، بينما فُقدت جميع الأبقار، البالغ عددها ٥٠٠ رأس وخلايا النحل البالغ عددها ١،٠٠٠ خلية.[٤١]
- وفي ناحية سنوني التابعة لسنجار أيضاً ذكر مسؤولون زراعيون أن تنظيم الدولة الإسلامية دمَّر أو سرق أو أحرق نحو ٨٥% من المركبات والآلات الزراعية.[٤٢]

---

٣٨ مجموعة الأمن الغذائي العراقي، ' تقييم سنجار: تقرير مجموعة الأمن الغذائي، أغسطس/آب ٢٠١٧، ص. ٤، انظر الرابط:
https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/fsc_-_sinjar_report.pdf

٣٩ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مسؤول زراعي لم يذكر اسمه، سنجار، ١٦ سبتمبر/أيلول، ٢٠١٨.

٤٠ مركز تنسيق الأزمات المشترك، وزارة الداخلية، حكومة إقليم كردستان، 'تقييم الأضرار السريع لمدينة سنجار: احتياجات التعافي المبكر'، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، ص. ١٤.

٤١ منظمة الأغذية والزراعة، 'تقييم الاحتياجات الزراعية والمعيشية في مناطق كركوك ونينوى وصلاح الدين المحررة حديثاً'. فبراير/شباط ٢٠١٦، ص ٤٢.

٤٢ انظر ويلت هنفرهيلف، 'تقييم القدرات السريع للعاملين في مجال التطوير العلمي للزراعة في منطقتي سنجار والحمدانية'، يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، ص ١٤، على الرابط:
https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/whh_rapid_capacity_assessment_of_agricultural_extension_workers.pdf

- أشار تقييم سريع أُجري في أغسطس/آب إلى أن ٤٠٠ بئر من أصل ٤٥٠ بئراً للري بالقرب من سنوني وُضعت خارج الخدمة.[٤٣]

وقام تنظيم "الدول الإسلامية" بزرع الألغام في سنجار بكثافة.[٤٤] ونُفذت عمليات لنزع الألغام بشكل واسع، ولاسيما في مدينة سنجار وفي الجانب الشمالي من جبل سنجار. ولا تزال هناك بواعث قلق واسعة النطاق بشأن الألغام الأرضية، وخاصةً في القرى الواقعة جنوب جبل سنجار.[٤٥]

في ٢٠١٤، عاد قُرابة نصف عدد سكان منطقة سنجار.[٤٦] ووجد تقرير حول مَن تبقَّى من الأشخاص النازحين داخلياً في العراق، نُشر في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، أن الأشخاص الذين نزحوا من منطقة سنجار كانوا الأقل رغبة في العود مقارنةً بالنازحين من المناطق الأخرى في العراق.[٤٧]

ووجد تقييم منفصل أُجري في مايو/أيار ٢٠١٨ لأسباب عدم رغبة الناس في العودة إلى منطقة سنجار، مزيجاً من العوامل التي أسهمت في عدم الرغبة تلك، ومن بينها انعدام الخدمات في منطقتهم، وعدم توفر فرص المعيشة، بالإضافة إلى إتلاف ممتلكاتهم أو تدميرها أو سرقتها. وجاء في التقييم:

"في الماضي قيل إن المنطقة كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة، وخاصةً في القرى المحيطة. بيد أنه نظراً للخوف من التلوث [بالألغام] لم تتم إعادة فلاحة الأرض أو استخدامها للرعي. وبالإضافة إلى ذلك، قال عائدون وخبراء [إخباريون رئيسيون] إن السَنة كانت شحيحة الأمطار، مما نتج عنه نقص المياه اللازمة لأغراض الزراعة. وذُكر أنه تم إتلاف أو سرقة المضخات والمولِّدات والجرارات. وأخيراً، قال عائدون [إخباريون رئيسيون] إنه كان هناك نقص في الأموال اللازمة لشراء المواد الضرورية لإحياء وسائل العيش الزراعية."[٤٨]

وأشار تقييم آخر للدمار الذي حلَّ بسنجار وما حولها، وردَ فيه:

"بالنسبة لمنطقة تعتمد بشكل كبير جداً على الزراعة لتأمين الغذاء ووسائل المعيشة، فإن عدم تأهيل هذا القطاع يجعل ظروف عودة الأيزيديين إلى ديارهم محفوفة بالمخاطر. وعلى الرغم من أنه تمت إزالة [بعض] الألغام الأرضية من الأراضي الزراعية، فإن الأيزيديين يفتقرون إلى الموارد الضرورية للإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات. كما أن إمدادات المياه لا تزال شحيحة."[٤٩]

وعندما زار باحثو منظمة العفو الدولية منطقة سنجار في سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، شاهدوا حجم الدمار الذي لحق بالمناطق الزراعية في سنجار. وكان قسم من ذلك الدمار في عِداد الخسائر الجانبية للعمليات القتالية. بيد أن البيئة الريفية في العراق دُمرت بشكل متعمد من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في حالات عدة.

آبار الري

"أنا متأكد تماماً من أن ذلك كان متعمداً! إن مثل هذه الأشياء لا تصل إلى حفرة الماء أو أنابيب البئر إلا إذا كانت قد وُضعت هناك على نحو متعمد".

مهندس مياه

إن تدمير آبار الري يُعتبر من أوضح الأمثلة على عمليات التدمير المتعمد على أيدي تنظيم "الدولة الإسلامية".[٥٠] فقد تحدَّث باحثو منظمة العفو الدولية إلى ٣٢ مزارعاً أو مزارعاً سابقاً من منطقة سنجار، قال ١٩ مزارعاً منهم إنه تم تدمير آبار الماء بطريقة متَّسقة مع عمليات التخريب المتعمد التي ينفذها تنظيم "الدولة الإسلامية". وذكر هؤلاء المزارعون أو المزارعون السابقون التسعة عشر أن مجموع آبار الري التي دُمرت بلغ ٤٣ بئراً.

---

٤٣ مجموعة الأمن الغذائي العراقي، 'تقييم سنجار: تقرير مجموعة الأمن الغذائي العراقي'، أغسطس/آب ٢٠١٧، ص. ٥٦. وقد قامت منظمة غير حكومية محلية بتقييم ٣٨٣ بئراً تضرَّرت أو دُمرت في منطقة سنجار إبان القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (لم يزعم التقييم بأنه شامل). يازدا، 'تقييم الاحتياجات المتعلقة بآبار الماء: منطقة سنجار'، بدون تاريخ.

٤٤ مبادرة ناديا، 'في أعقاب الإبادة الجماعية: تقرير حول وضع سنجار'، ٢٠١٨، ص. ١٠. انظر الرابط:
https://static1.squarespace.com/static/5771830a5016e1a544ba4318/t/5ac63dda88251b8bef460c7b/1522941415946/Status_of_Sinjar_Report.pdf

٤٥ مبادرة "ريتش"، 'المراجعة السريعة لمناطق العودة': سنجار والمناطق المجاورة، مايو/أيار ٢٠١٨، ص. ١، انظر الرابط:
http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_irq_rapid_overview_of_areas_of_return_roar_sinjar_and_surrounding_areas_june_2018.pdf

٤٦ انظر المنظمة الدولية للهجرة، 'مصفوفة تتبُّع النزوح، الجولة ٩٨'، يونيو/حزيران ٢٠١٨، ص. ١، انظر الرابط:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Round98_Report_English_2018_June_30_IOM_DTM.pdf

٤٧ المنظمة الدولية للهجرة، 'أسباب البقاء: تصنيف النزوح المطوَّل في العراق'، ٢٠١٨، ص. ١١، انظر الرابط:
http://iomiraq.net/reports/reasons-remain-categorizing-protracted-displacement-iraq

٤٨ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 'النشرة الإنسانية، العراق: سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، ٧٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، ص. ٤.

٤٩ مبادرة ناديا، 'في أعقاب الإبادة الجماعية: تقرير حول وضع سنجار'، ٢٠١٨، ص. ٢٥.

٥٠ هذا الأمر ليس موضوع البحث، ولكن منظمة العفو الدولية حددت عدداً من آبار مياه الشرب التي تم تخريبها بشكل متعمد من قبل تنظيم الدولة الإسلامية.

وكانت طريقة التخريب الأكثر شيوعاً تتم بوضع الأنقاض في البئر و/أو أنبوب الماء. ولاحظت منظمة العفو الدولية أن أحد آبار الماء كان ملوثاً بالنفط، وأن آخر كان مسدوداً بالإطارات والخرسانة. إن تعطيل عمل آبار الري بهذه الطرق غالباً ما كان مصحوباً بسرقة و/أو تدمير المضخة ونظامها الكهربائي (بما في ذلك الأسلاك ولوحات التحكم الكهربائي والمولدات والمحولات).

ووفقاً لمهندسي المياه الذين جرت مقابلتهم أثناء إجراء البحث لأغراض إعداد هذا التقرير، فإنه من غير المحتمل أن يحدث هذا الشكل من التدمير – وضع أشياء غريبة في مضخة ري مغلقة – بدون وجود نية فعلية لإحداث الخراب. وفي حالة آبار الري، من الصعب فهم كيف اعتُبرت مثل هذه البنية التحتية هدفاً عسكرياً.

ومع أن هذا البحث لم يمتد إلى مناطق أخرى في شمال العراق، فإن المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع مزارعين ومزارعين سابقين في أماكن أخرى من محافظتيْ نينوى وكركوك أظهرت وجود حالات تدمير متعمد لآبار المياه على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية خارج منطقة سنجار.

وأثناء إجراء هذا البحث، قال مهندس مياه، كان قد عملَ على تأهيل البنية التحتية الخاصة بالمياه (بما فيها الآبار) في مناطق العراق (ومن بينها منطقة سنجار) في عام ٢٠١٧، لمنظمة العفو الدولية:

"لقد أُغلقت الآبار وحفر المياه بوضع شتى أنواع المواد الغريبة داخلها، من قبيل النفط وقطع المعادن والملابس والقمامة ومعدات الضخ القديمة وقطع الأنابيب القديمة، وغيرها. أنا متأكد تماماً من أن ذلك كان متعمداً؛ فمثل هذه الأنواع من المواد لا تصل إلى حفرة الماء أو أنابيب البئر إلا إذا وُضعت هناك بشكل متعمد. إذ أن الحفرة مغلقة بأغطية ثقيلة يُفترض ألا يحرّكها أحد إلا إذا كان ذلك لأغراض التشغيل/ أو الصيانة."

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى مهندس مياه آخر يتمتع بخبرة مهنية، حيث قام بإصلاح قرابة ٥٠ بئر ماء في منطقة سنجار على مدى سنتين، من سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. وقد وصف المهندس كيف وجد مواد غريبة في أنابيب المياه، ومنها الأنقاض والبراغي المعدنية، كما وجد في إحدى المرات التي يتذكرها رصاصة حية. وأوضح الأمر قائلاً:

"إن الطريقة الأكثر شيوعاً لتعطيل عمل الآبار هي قطع السلك [الكهربائي] وإتلاف اللوحة الكهربائية. كما عمدَ أفراد تنظيم الدولة الإسلامية إلى سرقة المحولات [الكهربائية]، وألقوا الأنقاض في البئر وأنبوب المياه".

وذكر المهندس أنه "من غير الممكن أن تدخل تلك الأنقاض [في الآبار] بالصدفة المحض. إذ أن [مداخل] الآبار تقع فوق مستوى الأرض ولها أغطية."

وقال مهندس مياه ثالث لمنظمة العفو الدولية إنه كان قد شاهد شكلاً مماثلاً لتدمير آبار المياه خلال فترة خبرته في إصلاح قرابة ٣٠ بئراً في منطقة سنجار التي امتدت من مارس/آذار ٢٠١٥ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٨:

"إن المشكلة الأكبر [المتعلقة بالآبار] هي أن الأسلاك قُطعت والمضخات سُرقت أو وُضعت داخل الآبار. كما أن الأنابيب اختفت أو كُسرت، واللوحات الكهربائية سُرقت أو حُطمت، وتوجدْ حجارة صغيرة في الأنابيب. لقد فتحوا البئر عمداً ووضعوا أشياء فيه. إن تلك الحجارة لم تصل إلى هناك بشكل عَرَضي، بل أُلقيت داخلها كي يتعذَّر إصلاح تلك الآبار."

إن مهندسيْ المياه اللذيْن كانا قد عملا على نطاق واسع في مجال آبار الري بمنطقة سنجار اعتبرا جهودهما لإصلاح الآبار ضئيلة بالقياس إلى حجم التدمير الذي لحق بالآبار في المنطقة. وأوضحا أنه لن يتم إصلاح آبار الري إلا إذا عاد الناس إلى ديارهم وكان لديهم المال الكافي لإصلاحها. لكن ثمة العديد من القرى (لا سيما تلك الواقعة في جنوب جبل سنجار) لاتزال شبه خالية من سكانها.

وتبلغ تكاليف إصلاح بئر الري بضعة آلاف من الدولارات بشكل عام، وذلك يتوقف على طبيعة وحجم الخراب وأسعار قطع الغيار. بينما تتراوح تكاليف حفر بئر جديد فتتراوح بين ١٠،٠٠٠ دينار عراقي (حوالي ٨,٥٠ دولار أمريكي) و١٣،٥٠٠ دينار عراقي (١١,٥ دولار أمريكي) لكل متر (عمق الحفرة من ٥٠ إلى ٢٠٠ متر). وتتراوح تكلفة المضخة بين ١٢٠،٠٠٠ دينار عراقي (١٠٠ دولار أمريكي) و٦٥٠،٠٠٠ دينار عراقي (٥٥٠ دولاراً أمريكياً)، وذلك يتوقف على حجمها. أما تبديل اللوحة الكهربائية و/أو المولِّد، فيتطلب مبلغاً كبيراً يُضاف إلى النفقات.[٥١] فعلى سبيل المثال، قدَّر أحد المزارعين (هاكر، الواردة حالته أدناه) تكاليف حفر بئر جديد، وتبديل مضخة تالفة ونظام كهربائي مدمَّر بنحو ٦ ملايين دينار عراقي (حوالي ٥،٠٠٠ دولار أمريكي).

إن تكاليف إعادة البناء هذه ليست في متناول أيدي العديد من المزارعين والمزارعين السابقين. وكما سنوضح أدناه، فإن العديد من المزارعين السابقين غير قادرين على العودة إلى الزراعة، ولذلك فإن دخلهم من أراضيهم هو صفر تقريباً. وحتى عندما يكون بعض المزارعين قادرين على بدء العمل من جديد، فإن طاقتهم الإنتاجية ستكون محدودة للغاية. وتشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن دخل المزارعين انخفض بما يزيد على ٥٠% عما كان عليه قبل سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، حيث يُقدَّر دخل المزارعين الأشد فقراً بنحو ٢٠٠،٠٠٠ دينار عراقي (١٧٠ دولاراً أمريكياً) شهرياً.[٥٢]

وأكَّدت المقابلات التي أُجريت مع مزارعين أو مزارعين سابقين في منطقة سنجار، ومنها على وجود أمثلة على التخريب المتعمد لآبار الري. وكما أشرنا سابقاً، فإن بعض المزارعين عادوا إلى مزارعهم منذ استعادتها من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، وحاولوا إحياء وسائل عيشهم. فهذا "دخيل" مزارع في أوائل العشرين من العمر من قرية صغيرة تقع في الجانب الجنوبي من جبل سنجار. وقبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية كان هو ووالده يزرعان القمح

---

٥١ مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع مسؤول في منظمة غير حكومية لم يذكر اسمه، ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨.

٥٢ منظمة الأغذية والزراعة، 'تقييم الاحتياجات الزراعية والمعيشية في مناطق كركوك ونينوى وصلاح الدين المحررة حديثاً'، فبراير/شباط ٢٠١٦، ص. ٥٦.

على مساحة نحو ٣٥٠،٠٠٠ متر مربع من الأرض، كما قاما بتربية الأغنام والدواجن. وفي ٣ أغسطس/آب ٢٠١٤، فرَّ دخيل وعائلته من وجه تقدُّم قوات التنظيم، وعاد إلى المنطقة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧.

عندما عاد دخيل وعائلته شعروا "بأننا عدنا إلى أرض ميتة، وبدا كأننا لم نعمل هنا على الإطلاق". لقد اختفت المحاصيل والأغنام والدواجن، وفُقدت ثلاث مولِّدات ورشاش قطبي لري المحاصيل. ووجد المبنيين اللذين امتلكتْهما العائلة بغرض تربية الدواجن بدون سقف، وجميع أدوات التغذية مفقودة. كما كان تنظيم الدولة الإسلامية قد أغلق بئر الماء. ووصف دخيل الوضع قائلاً:

"لا أعرف ما يوجد في الداخل، لكن تنظيم الدولة الإسلامية ألقى بشيء فيه. حاولنا إنزال مضخة فيه، ولكننا لم نتمكن من إنزال أي شيء. ولا يمكن أن يكون ذلك قد تم عرَضاً: فالبئر أعلى من سطح الأرض وكانت مغطّاة. حتى أنهم كسروا الأنابيب البلاستيكية. وإذا نظرتَ إلى كل ما فعلوه بنا، فإنك ستدرك بشكل واضح أنهم لم يريدوا أن نكون قادرين على استخدامه مرة أخرى ... فقد أخذوا ما أرادوا، وكسروا ما لم يستطيعوا أن يأخذوه".

بئر ري تعرَّضت للتخريب في مزرعة دخيل وعائلته الواقعة في الجانب الجنوبي من جبل سنجار. وقال هاكار لمنظمة العفو الدولية: "لا أعرف ما يوجد في الداخل، لكن تنظيم الدولة الإسلامية ألقى بشيء فيه". © Alice Martins

ولخَّص دخيل الوضع في مزرعة عائلته بالقول إن الزراعة قبل وصول تنظيم "الدول الإسلامية" "لم تكن عظيمة، ولكنها كانت جيدة. ولكن هذا لم يعدْ ممكناً الآن". ومع أن منزله لا يزال واقفاً وتم إصلاحه جزئياً، فإنه لم يستطع زراعة المحاصيل أو تربية الدواجن كما كان يفعل في السابق. وأضاف متسائلاً: "لماذا لم يَعدْ سوى القليل من الناس إلى ديارهم؟ ويجيب: لأن الدخل غير متوفر هنا. والأوضاع صعبة للغاية. وإن هذه المنطقة بحاجة إلى الكثير من الدعم إذا أراد الناس أن يعودوا".

"هاكار" مزارع في منتصف الثلاثين من العمر، يمتلك مزرعة صغيرة تبلغ مساحتها نحو ٢٥،٠٠٠ متر مربع على الجانب الجنوبي من جبل سنجار. وقال لمنظمة العفو الدولية إنه قبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية استخدم بئر ماء عمقها ١٠٠ متر لري محاصيله. وعندما عاد وجد بئر الري مكسورة، والأنبوب الواصل إلى المضخة مقطوعاً، والمضخة نفسها عالقة في قاع البئر. وهو يعتقد كذلك أن أفراد التنظيم ألقوا أنقاضاً في البئر. ومع أنه يعيش فوق ممتلكاته، فإنه ظلَّ غير قادر على استئناف الزراعة. وقال لمنظمة العفو الدولية وهو يشير إلى البئر المكسور:

"ليس لدينا ماء الآن. ولذا فنحن مضطرون للذهاب إلى جيراننا لجلب مياه [الشرب]. وبدون مياه [الري] لا أستطيع أن أزرع شيئاً... وليس لدينا ما يكفي من المال لإصلاح هذا الخراب أو ما شابَه. [قبل تنظيم الدولة الإسلامية]، كان كل مَن يملك مالاً لديه بئر، أما الآن فجميعنا كما ترى".

وقال "أتياس"، والد هاكار – الذي كان مزارعاً كذلك قبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية: "ليس لدينا مال الآن، فكيف يمكننا أن نعيد البناء إذا لم يكن لدينا ما يكفي لتأمين طعامنا؟ لا أستطيع أن أزرع أرضي من جديد".

بئر ري تعرَّضت للتخريب في مزرعة هاكار الواقعة في الجانب الجنوبي من جبل سنجار. وقال هاكار لمنظمة العفو الدولية: "بدون ماء [الري] لا أستطيع أن أزرع شيئاً ... ولا نستطيع دفع تكاليف إصلاح ذلك أو ما شابه. © Richard Pearshouse/Amnesty International

وقال هاكار لمنظمة العفو الدولية إنه عاد إلى مزرعته ليجد أن الأنبوب الموصل إلى المضخة عالق في قاع البئر. وهو يعتقد أن عناصر تنظيم الدولة ألقوا الأنقاض في البئر. © Richard Pearshouse/Amnesty International

وقد زار باحثو منظمة العفو الدولية منزلاً مهجوراً في قرية صغيرة قريبة من بلدة سنوني إلى الشمال من جبل سنجار، ورأوا الحقول المجاورة جرداء. كان مدخل البئر ملطخة بالنفط، ويُقع النفط مرئية في الكسور التي لحقت بأنبوب الري البلاستيكي الأسود القادم من البئر وحول الكسور. وكان هناك خزان ماء كبير فارغ بالقرب من البئر وقطع من أنابيب الري البلاستيكية مكسورة ومبعثرة بالقرب منه. كما شاهدوا في المكان نفسه بئراً أخرى مدمراً والأنقاض بداخل الأنبوب.

خزان ماء فارغ وبئر ري مدمَّرة في مزرعة مهجورة بالقرب من مدينة سنوني بشمال جبل سنجار. وقال مُزارع من مزرعة مجاورة لمنظمة العفو الدولية إنه لم يعدْ إلى القرية سوى خمس عائلات فقط من أصل العائلات العشر التي كانت تعيش فيها قبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية. © Alice Martins

إلى اليمين: بئر ري مدمَّرة في مزرعة مهجورة بالقرب من مدينة سنوني شمال جبل سنجار. © Alice Martins وإلى اليسار: جزء من بئر ري مدمَّرة في مزرعة مهجورة بالقرب من مدينة سنوني. ويُرى مدخل البئر ملطخة بالنفط. © Richard Pearshouse/Amnesty International

قال "عماد"، وهو أحد جيران المزرعة المهجورة، لمنظمة العفو الدولية إنه قبل وصول تنظيم "الدولة الإسلامية"، كان المزارعون في المنطقة يزرعون الزيتون والخضروات، كالبامية والبندورة والبصل والخيار، بالإضافة إلى القمح. وأوضح عماد أن أصحاب المزرعة لم يعودوا إلى القرية وأن خمس عائلات فقط من أصل العائلات العشر التي كانت تعيش في القرية قبل وصول التنظيم عادت إليها. وأضاف يقول إنه كان يملك مزرعة مساحتها ٤٥،٠٠٠ متر مربع قبل وصول التنظيم، وإن أصحاب تلك المزارع وجدوا أنقاضاً في المزارع الخمس جميعاً لدى عودتهم. كما وجدوا أن المضخات الخمس للآبار كانت مفقودة، إلى جانب جرار العائلة.

وقال عماد: "إننا بحاجة إلى آبار جديدة لأننا لا نستطيع استخدام هذه الآبار، كما أننا بحاجة إلى الماشية والبذار."

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع مزارعين سابقين مازالوا نازحين. كان بعضهم يعيش في مخيمات على جبل سنجار، بينما كان آخرون يعيشون حول مدينة دهوك في إقليم كردستان العراق. وكانوا جميعاً غير راغبين في العودة في الظروف الراهنة.

"سوران" مزارع سابق في الثلاثين من العمر، كان يزرع القمح والخضروات وأشجار الزيتون والرمان. وعندما تحدث إلى منظمة العفو الدولية كان يعيش في مخيم للنازحين داخلياً بالقرب من دهوك. وقد عاد لمدة يوم واحد ليتفقَّد منزله وأرضه، ووصف المشهد الذي رآه:

"كان من المؤلم رؤية ذلك المشهد. كان منزلي مدمَّراً، وقد سُوّي بالأرض. بالقرب من الآبار كان هناك مبنيان أو ثلاثة مبانٍ للمولدات والمعدات [الزراعية]. وقد أخذوا المولدات ودمروا المباني، وأخذوا المضختين من البئرين ووضعوا حجارة فوق الآبار. لقد دمَّروها بحيث لا نستطيع استخدامها مرة أخرى. وكانت هناك قاعد خرسانية حول الآبار المدمَّرة. كما أرادوا تدمير الأنبوب المعدني [الممتد فوق البئر]، الذي كان ملوياً ومكسوراً".

"هادي" مزارع سابق في أواسط الأربعين من العمر، وهو أصلاً من قرية صغيرة تقع جنوب جبل سنجار. وقد غادر المنطقة في ٣ أغسطس/آب ٢٠١٤، وذهب إلى دهوك، حيث كان لايزال يعيش عندما قابله باحثو منظمة العفو الدولية. وقبل وصول تنظيم "الدولة الإسلامية"، كان يعيل أسرته عن طريق زراعة القمح والخضروات، كالبندورة والخيار، بالإضافة إلى أشجار الزيتون والرمان وكروم العنب، على أرض مساحتها ٣٠٠،٠٠٠ متر مربع تقريباً. وقد عاد لفترة قصيرة لتفقُّد مزرعته، ووصف ما شاهده بأنه "دمار تام"، فقال:

"كان لديَّ بئر عمقها ٢٢٠ متراً، بالإضافة إلى مولد ونظام ري بالأنابيب. وقد ألقوا الأنقاض في بئري وملأوها حتى بابه. وقُطِّعت أشجاري – ورأيتُ آثار التقطيع بمنشار كهربائي. لقد سُرق نظام الري بأكمله – من المضخة إلى الأنابيب. فقد أرادوا توصيل رسالة إلينا مفادها: أنه لم يتبقَّ لكم شيء تعودون إليه، فإذا بقيتم على قيد الحياة، لا تفكروا بالعودة."

وتحدث هادي عن أسباب بقائه في دهوك، فقال لمنظمة "العفو الدولية": "إن حياتنا تعتمد على الزراعة، ولا أملك شيئاً الآن: لا راتب ولا مدَّخرات، مجرد أرض لا أستطيع استغلالها".

الأشكال الأخرى للتدمير المتعمد

[أشجار الزيتون التي أملكها] قُطعت وأُحرقت: وقد رأيتُ آثار عمليات القطع بالفأس. كان عملاً متعمداً، وإلا لماذا استخدموا الفأس؟

"مجدل" مزارع سابق في أواسط الخمسين من العمر

حدّدت منظمة العفو الدولية أشكالاً أخرى للتدمير المتعمد للعناصر الزراعية في منطقة سنجار، وما حولها على أيدي تنظيم "الدولة الإسلامية"، ومنها إحراق البساتين، وتدمير و/أو نهب البنية التحتية للكهرباء.

"إيلو" مزارع في أواسط الثلاثين من العمر من قرية تقع خارج مدينة سنوني شمال جبل سنجار. وقبل وصول تنظيم "الدولة الإسلامية" كان يزرع القمح والخضروات وأشجار الزيتون على مساحة تقدر بحوالي ١٥٠,٠٠٠ متر مربع. وخلافاً للعديد من جيرانه، عاد إلى قريته. وأوضح ذلك بالقول: "عندما عدتُ في البداية كانت [مزرعتي] عبارة عن كارثة، كانت مدمَّرة." وقال لمنظمة العفو الدولية:

"قبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية كان لديَّ ٤٠٠ شجرة زيتون. أما الآن فلديَّ ٢٥٠ شجرة فقط بسبب إضرام النار في الكثير منها. لقد أُحرقت تلك الأشجار قبل تحرير هذه المنطقة، ولم ينشب أي قتال هنا بعد ذلك. وقد أخبرني جاري بما حدث، حيث بقي هناك".

"مجدل" مزارع سابق في منتصف الخمسين من العمر، وهو من قرية صغيرة تُدعى سولاخ، وتقع في الجانب الجنوبي من جبل سنجار إلى الشرق من مدينة سنجار. وقبل وصول تنظيم "الدولة الإسلامية" في أغسطس/آب ٢٠١٤، كان يزرع الخضروات، كالخيار والبندورة، بالإضافة إلى أشجار الزيتون والتين، في أرض مساحتها ٣٠،٠٠٠ متر

مربع، وملكيتها مشتركة مع أشقائه. ولا يزال يعيش مع عائلته في مخيم للنازحين داخلياً بالقرب من دهوك، إلى حيث انتقلوا بعد فترة قصيرة من الفرار من وجه تقدم قوات تنظيم الدولة. وقد عاد لفترة قصيرة لتفقُّد حالة الدمار الذي حلَّ بمزرعته.

"لم يتبقَّ شيء؛ المنزل مدمَّر والأشجار محروقة. كان لدينا ١٠٠ شجرة زيتون، وعندما ذهبت إلى هناك لم أجد شجرة واحد في أي اتجاه، كانت مقطوعة ومحروقة. رأيت آثار تقطيعها بفأس. كان عملاً متعمداً، وإلا لماذا استخدام الفأس؟ أرادو أن نخسر كل شيء، وألا نكون قادرين على العودة إلى أرضنا".

كان بئرا الري الموجودتان في أرضه مغلقيْن بالأنقاض. وقال لمنظمة العفو الدولية إن أطفاله متحمسون لمغادرة المخيم والعودة إلى أرضهم، ولكن لا يوجد شيء يُذكر يعودون إليه. وأضاف قائلاً: "كيف يمكن أن نعود؟ فلا يوجد بيت ولا طعام ولا أمن، لا شيء".

"إلياس" رجل عاطل عن العمل في أواخر الأربعين من العمر، وهو من قرية صغيرة تقع في الجانب الجنوبي من جبل سنجار. وعندما عاد إلى قريته في أواخر عام ٢٠١٥ بعد استعادتها من قبضة تنظيم "الدول الإسلامية" مباشرةً، وجد بئر أبناء عمه مدمرة، كانت السدَّادات الاسمنتية والإطارات مرئية في حفرة البئر. وأضاف إلياس يقول إن المولِّد والأسلاك والمضخة كانت مفقودة. وقال لمنظمة العفو الدولية:

"عندما غادرنا سنجار [في أغسطس/آب ٢٠١٥]، كان كل شيء على ما يرام. ولكن عندما حرَّرنا سنجار وطردْنا تنظيم الدولة الإسلامية، اكتشفنا أن جميع تلك الآبار كانت شبيهة بهذه البئر".

حفرة بئر مدمَّرة في قرية صغيرة تقع جنوب جبل سنجار، كان يملكها ابن عم إلياس. وعندما عاد إلياس، وجد في البئر طوباً اسمنتياً وإطارات مرئية.
© Emilienne Malfatto

"أفدار" مزارع سابق في أواسط العشرين من العمر، وهو من قرية تقع في الجانب الجنوبي من جبل سنجار. وقبل وصول تنظيم "الدولة الإسلامية"، كان يزرع الزيتون والبندورة والخيار في مزرع عائلته التي تبلغ مساحتها ٢٥٠،٠٠٠ متر مربع. وبعد تقدم قوات التنظيم في أغسطس/آب ٢٠١٤، أمضى أدفار ثلاثة أشهر على جبل سنجار قبل الانتقال للعيش في مخيم للنازحين داخلياً بالقرب من دهوك (حيث كان لا يزال هناك عندما تحدث إلى منظمة العفو الدولية). وقال لباحثي المنظمة: "عدنا كي نتفقَّد أرضنا ورأينا أن الوضع سيئ للغاية: فقد دمَّر تنظيم "الدولة الإسلامية" كل شيء، ولم يترك شيئاً لأحد". وهو يشتبه في أن هذا التنظيم هو الذي سرق محصول القمح الذي كانت عائلته قد حصدته قبيل تقدُّم قواته، بالإضافة إلى أغنامه وعددها ١٠٠ رأس.

ووصف أفدار عمليات نهب البنية التحتية للكهرباء. وذكر أن مجموعة مؤلفة من ٢٠ عائلة من القرية كانت قد جمعت مبلغاً من المال بهدف تمديد خط كهرباء إلى قريتهم من قرية أكبر تقع على بعد ١٢ كيلومتراً تقريباً. وكانوا قد بنوا أعمدة كهرباء خاصة بهم وجمعوا المال اللازم لشراء أسلاك الكهرباء ولوحات التحكم والمحولات. وكان هدف الاستثمار يتمثل في تقليص التكاليف التشغيلية لمضخات المياه الجارية لأغراض الري، وذلك نظراً لارتفاع كلفة

المولدات التي تعمل على الديزل. وأوضح أفدار أنه رأى أفراد تنظيم "الدولة الإسلامية" وهم يزيلون البنية التحتية الأساسية للكهرباء من قريتهم عندما كان يعيش على جبل سنجار، قائلاً:

"هكذا سُرقت أشياؤنا: عندما كنا عالقين على جبل سنجار، رأينا عدداً كبيراً من الآليات الثقيلة تتحرك في قريتنا. فقد نزعوا نظام الكهرباء برمَّته. ويُذكر أن كلفة كل محوِّل تصل إلى ٤,٧٥ مليون دينار عراقي (٤،٠٠٠ دولار أمريكي). لقد فُقدت كل قطع تخطر على بالك – الأسلاك والبرج وغير ذلك..."

كما تحدث مزارعان سابقان آخران من المنطقة نفسها حول عمليات نهب خط الكهرباء من قبل عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية"، وكان الرجلان يعيشان في دهوك عندما قابلتهم منظمة العفو الدولية.[٥٣]

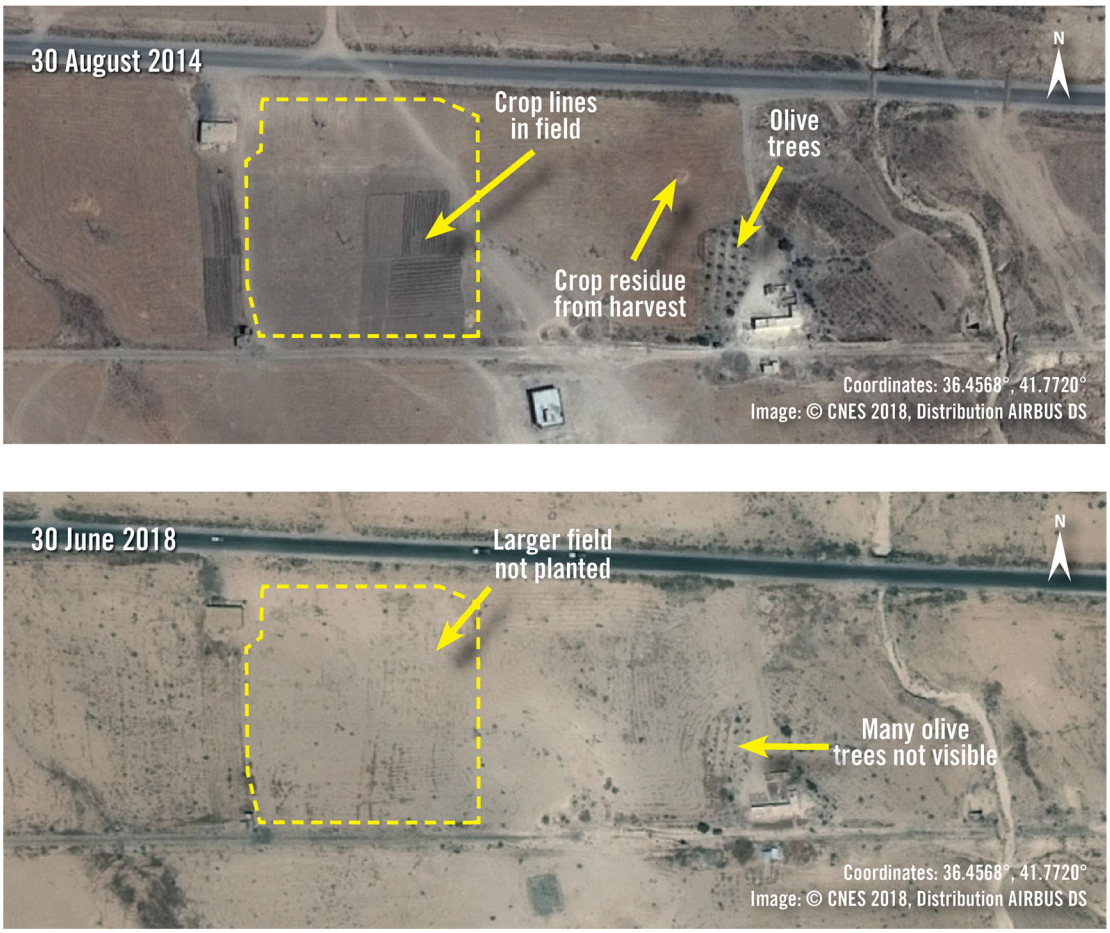

مزرعة في شمال جبل سنجار مرئية في صور القمر الصناعي في ٣٠ أغسطس/آب ٢٠١٤ و٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٨. وفي ٣٠ أغسطس/آب ٢٠١٤ بعد أن كانت "الدولة الإسلامية" قد استولت على الحقول حول المزرعة. علمًا أن "الدولة الإسلامية" تركت هذه المنطقة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، فتبدو المنطقة في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٨ قاحلة ولا يمكن رؤية أي دليل يظهر أي زراعة حديثة أو أي شجرة زيتون.

٥٣ مقابلتان أجرتهما منظمة العفو الدولية مع ديستان في ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، ومع هادي في ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨.

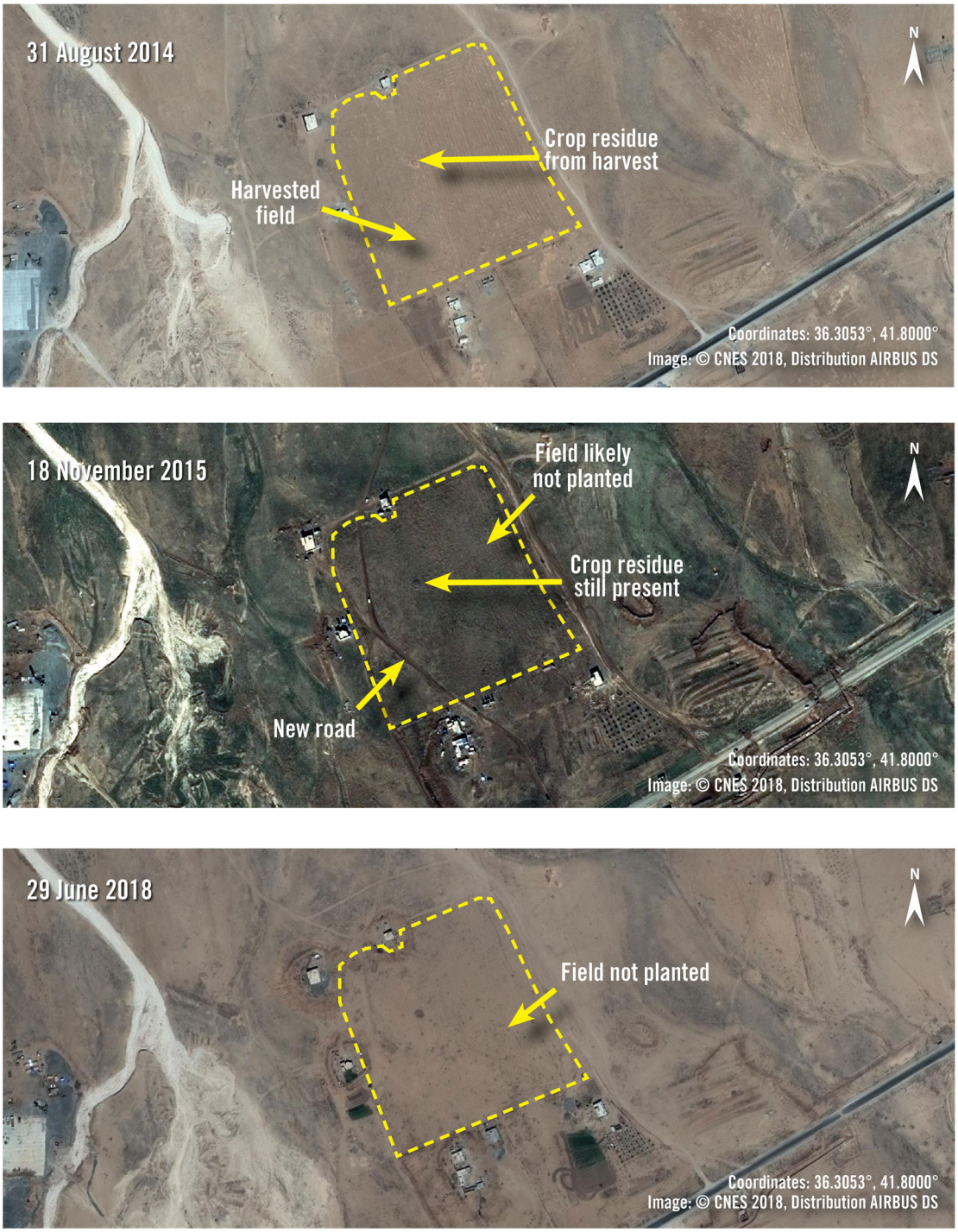

صورة قمر اصطناعي التقت في ٣١ أغسطس/آب ٢٠١٤، و١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، و٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٨، وهي تظهر مزرعة تبعد حوالي ٤كم عن غرب سنجار. وفي ٣١ أغسطس/ آب ٢٠١٤، كانت "الدولة الإسلامية" قد دخلت إلى المنطقة للتو. يمكن رؤية كومة من بقايا المحاصيل من محصول حديث في الحقل. وفي ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، تظهر صور القمر الاصطناعي الحقل في الوقت الذي تركت فيه "الدولة الإسلامية" المنطقة. ويشير غياب خطوط واضحة ووجود طريق جديد إلى أنه لم يتم زراعة الحقل على الأغلب. وفي ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٨، لا يبدو الحقل مزروعًا كما كان معتادًا في السنوات التي سبقت وصول "الدولة الإسلامية".

مناطق أخرى في شمال العراق

> **"لم نتلقَّ أية مساعدة من أي شخص، لا من الحكومة، ولا من أية منظمة دولية".**
>
> عبدالعزيز، مزارع سابق في أوائل السبعين من العمر

أجرت منظمة العفو الدولية بحوثاً في مناطق أخرى من العراق، حيث قابلتْ ١٢ مزارعاً أو مزارعاً سابقاً من كرمليش وقراقوش وبرطله والقيارة والحويجة وكركوك. وفي حين أن بحوث منظمة العفو الدولية كانت محدودة النطاق، فإن تلك المقابلات جعلت من الواضح أن تنظيم "الدولة الإسلامية" قام بتدمير أجزاء من البيئة الريفية العراقية في المناطق التي تقع خارج منطقة البحث الرئيسية.

"البازي" مزارع في أواخر الخمسين من العمر، وهو من قراقوش الواقعة على بعد نحو ٣٠ كيلو متراً جنوب شرق الموصل. وكانت قطعة الأرض التي يملكها تبلغ مساحتها ٢٠٠٠٠ كم٢ الواقعة في ضواحي المدينة مزروعة ببستان زيتون ورمان وحمضيات. وعندما زار باحثو منظمة العفو الدولية المزرعة، كانت خالية تماماً، ليس فيها سوى بضعة جذور تُرى في التربة الحافة. وقال "البازي" لمنظمة العفو الدولية إنه كان يعتقد أن أفراد تنظيم "الدولة الإسلامية "كانوا قد ألقوا طوباً اسمنتياً في بئره. وحشرَ الطوب المضخة القديمة في قاع البئر، كما فُقد المولّد الذي كان يملكه.

"كمال" مزارع سابق في أوائل الثلاثين من العمر، وهو من "داقوق" التي تبعد نحو ٥٠ كيلومتراً عن مدينة كركوك. وكان قد فرَّ مع عائلته من وجه قوات تنظيم "الدولة الإسلامية" للعيش في مدينة كركوك، حيث يعمل في بيع البصل والبندورة على قارعة الطريق. وكان قد عاد لفترة قصيرة إلى مزرعته ليجد أنها مزروعة بالألغام. وقال لمنظمة العفو الدولية إن "هذه ليست حياة [في كركوك] ولكنني لا أستطيع العودة." وأوضح ذلك بالقول:

> *"لا تزال المتفجرات موجودة هناك. والهدف منها هو تخويف الناس من المغادرة، كي يمكثوا في أراضي تنظيم الدولة الإسلامية. وقد قال لنا ذلك عناصر التنظيم. قالوا إذا غادرتم، إما أن نقتلكم نحن أو تقتلكم الألغام."*

"خليف" مزارع سابق في أوائل الثلاثين من العمر. وكان قبل عام ٢٠١٤ يعيش في مزرعة في قرية صغيرة تقع على بعد ٢٠ كيلومتراً من مدينة القيارة بجنوب محافظة نينوى على الضفة الشرقية من نهر دجلة. وكان يزرع القمح والنباتات لعلف الحيوانات في أرض مساحتها ٥٥٠،٠٠٠ متر مربع. وفي مايو/أيار، عاد لفتر قصيرة لتفقُّد منزله القديم ومزرعته، فوجد منزله مدمراً وأرضه مزروعة بالألغام، وكانت المضخات والأنابيب مسروقة، والبئران ممتلئتان بالأنقاض.

ونظراً لأنه لم يستطع أن يَفلح الأرض، اضطر خليف إلى الانتقال مع عائلته إلى قرية صغيرة على أطراف مدينة القيارة، حيث يعمل في دكان صغير. وقال راثياً لحاله: "لم أتلقَّ أية مساعدة من أي شخص، لا الحكومة ولا المنظمات غير الحكومية."

"عبدالعزيز" مزارع سابق في أوائل السبعين من العمر، كان يزرع القطن في أرض مساحتها ٥٠،٠٠٠ متر مربع، تقع على بعد بضعة كيلو مترات من القيارة. وعندما أشار عبدالعزيز لباحثي منظمة العفو الدولية إلى بقايا مزرعته، كانت حفرة البئر في أرضه مليئة بالأنقاض والحجارة، وكانت الأرض يباساً. وبجانب البئر المهجورة كان البناء المربع المهدَّم المبني من الطوب الاسمنتي، الذي كان يضم المضخة والمولّد في السابق. وقال لهم عبدالعزيز:

> *"كان هذا البئر يعمل ٢٤ ساعة يومياً، ولم يتوقف عن العمل مطلقاً. ولكن انظر إليه الآن، فقد سرقوا المضخة وكافة المعدات، وألقوا الأنقاض في البئر. وإذا أردت أن تستخدمه، فإنه يتعين عليك أن تسحب منه أشياء كثيرة. وسيحتاج إلى الكثير من الحفرْ. وقد سرق عناصر الدولة الإسلامية الأنبوب الذي يسحب الماء من البئر إلى القنوات. كما أنهم استخدموا جرافة لهدم بيت المضخة".*

ويساعد عبدالعزيز عائلته حالياً عن طريق بيع الوقود من بسطة تقع على جانب الطريق إلى القيارة، بالإضافة إلى حصوله على راتب تقاعدي من الجيش. وعلّق بأسى قائلاً:

> *"لم نتلقَّ أية مساعدة من أحد، لا من الحكومة، ولا من أية منظمة دولية. إننا بحاجة إلى مساعدة لحفر البئر والحصول على مضخة. إذ يجب أن أحفر قنوات جديدة وأن أشتري أنابيب جديدة، أنا بحاجة إلى كل شيء".*

جهود إعادة الإعمار والعجز في التمويل

"مع توقع ارتفاع أسعار النفط، سيتوفر لدى الحكومة العراقية إمكانات مالية كافية لتمويل عمليات إعادة الإعمار".

البنك الدولي، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨

تم وضع عدد محدود من البرامج والمبادرات لإحياء المناطق التي تم استعادتها من تنظيم "الدولة الإسلامية"، وإصلاح البنية التحتية الزراعية والمائية.[٥٤] وأشارت تقارير وسائل الإعلام ومراكز الدراسات السياسية أن هناك نقص ملحوظ في التمويل لدى الوزارات والسلطات الرسمية المسؤولة عن مختلف أوجه إعادة إعمار العراق في ٢٠١٧. فعلى سبيل المثال:

- في ٢٠١٧، كان صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية"، وهو وحدة إعادة الإعمار الرسمية في العراق، يعاني من نقص التمويل الحاد.[٥٥]
- في عام ٢٠١٧ ذُكر أن موازنة الاستثمار في البنية التحتية لوزارة الموارد المالية صغيرة، ولم يُحوَّل منها فعلياً سوى نصفها تقريباً.[٥٦]
- في ٢٠١٧، تتلقى وزارة الزراعة أحد أقل المخصصات في موازنة العراق مع جزء كبير من موازنة الزراعة لبنود أخرى في الموازنة، من قبيل الرواتب والتقاعد، بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية الضرورية.[٥٧]

في مطلع عام ٢٠١٨ نشرت الحكومة العراقية إطاراً تفصيلياً لإعادة الإعمار.[٥٨] وتُشكل الزراعة واحداً من الأعمدة الخمسة للتنمية الاقتصادية. وتشير الخطة إلى أن:

"المتطلب الأشد إلحاحاً بالنسبة للقطاع الزراعي هي استعادة آلات المزرعة وغيرها من أنظمة الإنتاج (الطرق والأسواق وأنظمة الري) للمزارعين كي يتمكنوا من استئناف أنشطتهم الزراعية."[٥٩]

وقدَّرت الخطة مجموع الاحتياجات الزراعية لإعادة الإعمار في المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر بنحو ٤ ترليون دينار عراقي (٣,٤ مليار دولار أمريكي) على مدى خمس سنوات، حيث هناك حاجة ملحة لمبلغ ١,٢ ترليون دينار عراقي (مليار دولار أمريكي) في السنة الأولى.[٦٠] ويُعتبر إصلاح البنية التحتية الأساسية للري" من الأولويات في السنة الأولى للخطة تحت بند التنمية الاقتصادية.

ومع ذلك، أظهرت بيانات الميزانية من وزارة المالية، بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز ٢٠١٨، أن الموازنة الحكومية الإجمالية في الاستثمار في القطاع الزراعي، في جميع أنحاء البلاد، كانت ٣٤١ مليار دينار عراقي (٢٨٣ مليون دولار أمريكي.) [٦١] وضمن هذا المبلغ، كانت النفقات الاستثمارية لوزارة الزراعة خلال هذه الفترة مجرد ٦٣٠ مليون دينار عراقي (٥٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي).[٦٢]

وقد ذُكر نقص التمويل هذا مراراً أثناء اجتماعات باحثي منظمة العفو الدولية بمسؤولين وزاريين في بغداد. فقال نائب وزير الزراعة مهدي القيسي لمنظمة العفو الدولية: "لدينا أولويات – وهي تحسين أوضاع هذه المناطق [المدمَّرة]،

---

٥٤ يرئس البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومجلس الوزراء العراقي صندوق "الاستقرار"، وفيه ٦٥٠ مليار دينار عراقي (٥٥٠ مليون دولار أمريكي). ومن هذا الصندوق تمت إعادة إعمار جانب من النظام المدمَّر للبنية التحتية لتوزيع المياه للاستخدام المنزلي، ومعظمه في المناطق الحضرية. انظر مثلاً، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، العراق، 'مرفق تمويل الاستقرار، التقرير السنوي لعام ٢٠١٧'، ٢٠١٧، ص ص ٥١-٤٦. وكان البنك الدولي قد قدم رزمة تمويل بقيمة ٨٩٠ مليار دينار عراقي (٧٥٠ مليون دولار) لإعادة الإعمار في المحافظات السبع، مشروع عمليات طوارئ من أجل التنمية. انظر البنك الدولي، 'العراق، مشروع عمليات طوارئ من أجل التنمية: تمويل إضافي، ٢٠١٧، أنظر الرابط:
http://documents.worldbank.org/curated/ar/224371509674450419/Iraq-Emergency-Operation-for-Development-Project-additional-financing. وفي فبراير/شباط ٢٠١٨، أطلقت الأمم المتحدة برنامج التعافي والصمود ومدته سنتان، للتصدي للاحتياجات الإنسانية والتنموية في العراق، والذي طلبت الأمم المتحدة من أجله ٥٢٠ مليار دينار عراقي (٤٨٥ مليون دولار) في السنة الأولى. وكجزء من برنامج التعافي والصمود، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة برنامجاً يكلف ١١٠ مليارات دينار عراقي (٩٢ مليون دولار) للمساعدة على إحياء الزراعة العراقية: منظمة الأغذية والزراعة، مشروع فرعي 'لاستعادة أنظمة الزراعة والمياه، ٢٠١٨ – ٢٠٢٠'، ٢٠١٨. انظر الرابط:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/CA1511EN.pdf

٥٥ ريا جلبي وميخائيل جورجي، "تقرير خاص: هذا الرجل يحاول إعادة بناء الموصل، وهو بحاجة إلى مساعدة – الكثير من المساعدة"، رويترز، على الرابط:
https://uk.reuters.com/article/uk-iraq-mosul-official-specialreport/special-report-this-man-is-trying-torebuild-mosul-he-needs-help-lots-of-it-idUKKBN1GX16G

٥٦ المصدر نفسه.

٥٧ فريق عمل الخبراء المعني بالمخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ، العراق: تقييم المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ"، ٢٠١٨، ص ٧. انظر الرابط:
https://www.eastwest.ngo/sites/default/files/iraq-climate-related-security-risk-assessment.pdf

٥٨ الحكومة العراقية، 'العراق: إعادة الإعمار والاستثمار – الإطار العام لإعادة الإعمار والتنمية – الجزء ١، ٢٠١٨.

٥٩ المصدر نفسه، ص. XIX.

٦٠ المصدر نفسه، ص ٢٣.

٦١ وزارة المالية، "حساب الدولة لغاية تموز ٢٠١٨ للموازنة الإتحادية،" يوليو/تموز ٢٠١٨

٦٢ المصدر نفسه.

وإعادة بناء مراكز البذار والمستشفيات البيطرية وجميع أنظمة الدعم- ولكن لا تتوفر جميع هذه الأموال اللازمة."[٦٣] وقدَّر مسؤول كبير في وزار الموارد المائية إجمالي تكاليف إنقاذ البنية التحتية المائية التي دمَّرها تنظيم الدولة الإسلامية بنحو ٧١٠ مليار دينار عراقي (٦٠٠ مليون دولار أمريكي) في ١٠٠ موقع، ولكنه قال لمنظمة العفو إن الوزارة تفتقر إلى الموارد اللازمة لإصلاح المرافق الرئيسية.[٦٤]

في منطقة سنجار وما حولها، قال مسؤولون محليون لمنظمة العفو الدولية إنه لا وجود لدعم حكومي لإعادة الإعمار في مجال الزراعة. فقد قال مسؤول حكومي محلي في سنوني للمنظمة:

"فرَّ الناس إلى جبل [سنجار]، تاركين كل شيء خلفهم. والآن لديهم أرضهم، لكن لا شيء غيرها. وهم لا يملكون أية أموال لإعادة الإعمار... وبشكل عام يمكن القول إن الزراعة [الإنتاج] وصلت إلى أدنى مستوى. فلا يهتم بها أحد. فأي نوع من إعادة الإعمار [في الزراعة] تم تنفيذه؟ لا شيء".

وقال مسؤول زراعي في سنوني لمنظمة العفو الدولية: "لم يقدم لنا أحد يد المساعدة، لا شيء. ولا نرى أي نوع من المساعدة من أية حكومة". وقال مسؤول زراعي آخر من منطقة سنجار- وهو نفسه لا يزال نازحاً بالقرب من دهوك – لمنظمة العفو الدولية:

"لا ندري لماذا لم نتلقَّ أية مساعدة حتى الآن ... فنحن بحاجة إلى دعم من الحكومة أو المنظمات [الدولية] كي نستطيع تشغيل آبارنا من جديد. فإذا حدث ذلك، وإذا تم تقديم الخدمات، فإن الناس سيبدأون بالعودة."

في مارس/آذار ٢٠١٨، اعتمد العراق موازنة بلغت ١٠٤,٥ ترليون دينار عراقي (٨٨ مليار دولار أمريكي)، بناء على سعر النفط المتوقع، وهو ٤٦ دولاراً للبرميل الواحد.[٦٥] وارتفعت أسعار الطاقة خلال عام ٢٠١٨، وأظهرت بيانات الموازنة الصادرة عن وزارة المالية فائضاً في الموازنة قدره ١٥ ترليون دينار عراقي (١٢,٥ مليار دولار أمريكي) في الفترة بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز ٢٠١٨.[٦٦]

وقد أشار البنك الدولي، ومعاهد السياسة الاقتصادية، ومحللون مستقلون في مجال الميزانية، إلى أن العراق الغني بالنفط لديه الموارد اللازمة لتمويل الكثير من أعمال إعادة الإعمار. كما أشار البنك الدولي، "مع توقع ارتفاع أسعار النفط، سيكون لدى الحكومة العراقية مساحة مالية واسعة لتمويل إعادة الإعمار".[٦٧] ويشير أحد المحللين إلى أن:

"الحكومة [العراقية] يجب أن يكون لديها فائض متراكم بقيمة ١٨,٨ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٨، ويمكن استخدامه لبدء عملية إعادة الإعمار. وإذا ترافق ذلك مع الفائض المحتمل في الموازنة وقيمته ٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩، فإن من شأنه أن يوفر للبلاد قدراً كبيراً من المرونة لتمويل المزيد من عمليات إعادة الإعمار في الأجل القريب. وستزداد هذه المرونة بنحو ٣٠ مليار دولار على مدى خمس سنوات في ضمانات الاستثمار والتجارة التي تلقَّاها العراق خلال مؤتمر الكويت في فبراير/شباط [٢٠١٨]".[٦٨]

ويشير محلل آخر إلى أن:

"تعافي أسعار النفط بسرعة شهد عودة موازنة الاستثمار في العراق، ويوفر للحكومة فرصة فريدة لإعادة إعمار المدن الممزقة وتقديم الخدمات لملايين المواطنين."[٦٩]

---

٦٣ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع نائب وزير الزراعة مهدي القيسي، بغداد ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨.

٦٤ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مدير التخطيط والمتابعة في وزارة الموارد المائية جمال محسن علي، بغداد، ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨.

٦٥ حكومة العراق ‘السنة المالية للدولة الاتحادية لجمهورية العراق ٢٠١٨، ٣ مارس/آذار ٢٠١٨، انظر الرابط:
http://www.iraq-jccme.jp/pdf/archives/20180420-01/2018-budget-En.pdf؛ "البرلمان العراقي يقر موازنة عام ٢٠١٨ التي بلغت ٨٨ مليار دولار أمريكي – صانعو القانون"، رويترز، ٣ مارس/آذار ٢٠١٨، انظر الرابط:
https://www.reuters.com/article/mideast-crisis-iraq-budget/iraqi-parliament-approves-88-billion-2018-budget-lawmakers-idUSL8N1QJ4G6

٦٦ أحمد طبقجلي، ‘فائض الموازنة في صعود، لكن الأسواق تستمر في الانخفاض’، أخبار المال والأعمال، ٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، على الرابط:
http://www.iraq-businessnews.com/2018/09/06/budget-surplus-soars-but-markets-continue-to-bottom/؛
روبرت تولاست ويسار المالكي وهاري استبانيان، ‘مسودة قانون موازنة العراق لعام ٢٠١٩: نقطة تحول في إعادة إعمار العراق؟’، معهد الطاقة العراقي، ٢٠١٨، على الرابط:
https://iraqenergy.org/wp/2018/10/29/iraqs-2019-draft-budget-law-analysis/

٦٧ البنك الدولي، "العراق: الآفاق الاقتصادية، أكتوبر ٢٠١٨" https://www.worldbank.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-october-2018

٦٨ أحمد طبقجلي، ‘دعكم من التبرعات أيها البلهاء: منهجيات حديثة في تمويل إعادة الإعمار في العراق’، أخبار المال والأعمال في العراق، ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٨، على الرابط:
http://www.iraq-businessnews.com/2018/06/15/forget-the-donations-stupid-new-dynamics-in-funding-reconstruction/

٦٩ لؤي الخطيب، ‘رؤية اقتصادية لما بعد تشكيل الحكومة العراقية’، منتدى الشرق، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، على الرابط:
https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/economic-outlook-october-2018

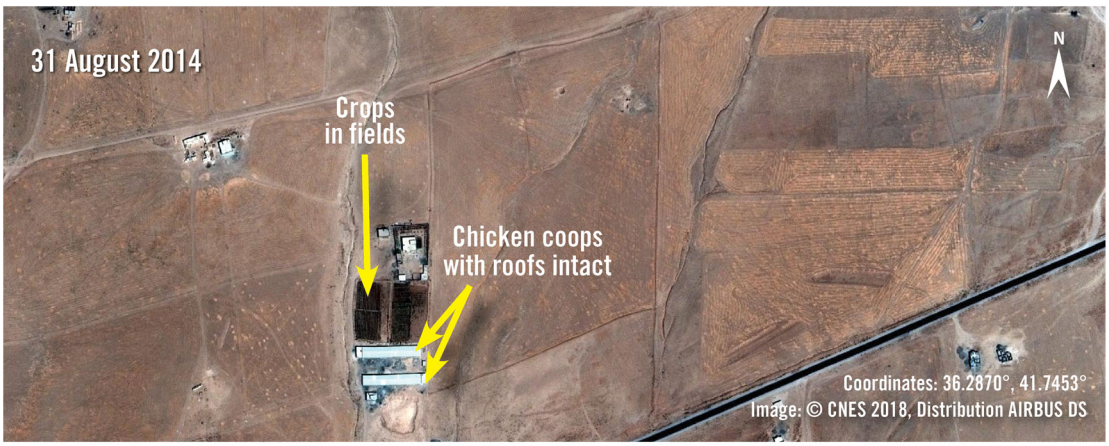

مزرعة تبعد حوالي ٩ كم عن غرب سنجار يمكن رؤيتها في صورة عبر القمر الصناعي التقطت في ٣١ أغسطس/آب ٢٠١٤ و٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٨. وفي ٣١ أغسطس/آب ٢٠١٤، تظهر صورة القمر الاصطناعي المزرعة مباشرةً بعد دخول "الدولة الإسلامية" المنطقة. ويمكن رؤية أسطح حظيرتين للدجاج. ويمكن رؤية محاصيل تنمو بوضوح في الحقول التي تظهر شمال الحظيرتين في الصورة. وفي الصورة التي التقطت في ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٨، يمكن رؤية مساحة صغيرة من الحقل مزروعة وتظهر حظائر الدجاج بدون أسقف.

٥. التزامات قانونية دولية

جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها " الدولة الإسلامية"

يستخدم القانون الإنساني الدولي (القانون الإنساني الدولي، قوانين الحرب) في حالات النزاع المسلح. ويدور حالياً في العراق، نزاع غير دولي مسلح تنخرط فيه قوات متحالفة مع الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، من بينها أعضاء التحالف الدولي، والجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية"، وغيرها من الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة. ولهذا تنطبق قواعد القانون الإنساني الدولي على جميع أطراف النزاع، بما في ذلك " الدولة الإسلامية"، وتكون ملزمة لها. إن هذه القواعد والمبادئ تسعى إلى حماية أي شخص لا يشارك بفعالية في الأعمال، بمن في ذلك المدنيين. فالمادة ١٤ من البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ تحظر صراحة تجويع السكان المدنيين كوسيلة للقتال، وتحمي الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة.[٧٠] وتقدم المادة ذاتها قائمة غير شاملة من المواد الغذائية، والمناطق الزراعية لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب والإمدادات وأعمال الري.

وتلتزم جميع الأطراف بالقانون الإنساني الدولي العرفي المنطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية. فبموجب القانون الإنساني الدولي العرفي المنطبق على النزاع المسلح غير الدولي، " ينبغي على أطراف النزاع في جميع الأوقات أن تميز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية. ولها أن توجه الهجمات ضد الأهداف العسكرية فقط. ويجب عدم توجيه الهجمات ضد الأهداف المدنية ".[٧١]

وثمة انتهاكات محددة وخطيرة للقانون الإنساني الدولي هي من جرائم الحرب. ويتم إدراج العديد من هذه الجرائم في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ولا يُعرّف نظام روما الأساسي بوضوح الهجمات على الأهداف المدنية باعتبارها جرائم حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية. غير أنه، يعرّف تدمير ممتلكات الخصم بأنه جريمة حرب ما لم يكن هذا التدمير "مطلوباً بصورة حتمية بسبب ضرورات النزاع".[٧٢] وبموجب القانون الإنساني الدولي العرفي، فإن توجيه الهجمات ضد الأهداف المدنية يعد جريمة حرب.[٧٣]

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يمكن إلقاء المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب على عاتق الأفراد، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. ويجب أن يجتهد قادة وقادة الجماعات المسلحة بشكل خاص في سعيهم لمنع مثل هذه الجرائم وقمعها. وقد يتحمل القادة العسكريون والرؤساء المدنيون المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها مرؤوسوهم إذا أصدروا لهم الأوامر بمثل هذه الأفعال، أو إذا كانوا على علم بذلك، أو كان لديهم سبب للعلم بأن هذه الجرائم كانت على وشك أن ترتكب، ولم يتخذوا التدابير اللازمة لمنع ارتكابها، أو لمعاقبة الجرائم التي ارتكبت بالفعل. ٧٤

---

٧٠ العراق ليس طرفا في البروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧لاتفاقية جنيف بتاريخ ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩ والمرتبط بالبروتوكول II الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، لكن هذه هي قواعد القانون الإنساني الدولي العرفي الذي يمكن تطبيقه في حالات النزاع المسلح غير الدولي: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القواعد رقم ٥٣ و ٥٤ ويمكن الاطلاع على قائمة موثوقة بقواعد القانون الإنساني الدولي العرفي في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، جان ماري هنشكيرتس ولويز دوسوالد بك، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٥. انظر أيضاً https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/home

٧١ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة رقم ٧

٧٢ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٨ (٢)(e) (xii)

٧٣ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة ١٥٦

٧٤ دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة ١٥٣

ويتحمل الأفراد المسؤولية الجنائية كذلك عن المساعدة في ارتكاب جريمة حرب، أو تيسير ارتكابها، أو المساعدة أو التحريض عليها.[٧٥]

والجرائم ضد الإنسانية أعمال محظورة ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو ممنهج موجه ضد السكان المدنيين ضمن سياسة حكومة أو منظمة ما.[٧٦] وعلى خلاف جرائم الحرب، قد ترتكب الجرائم ضد الإنسانية في وقت السلم، وكذلك خلال النزاعات المسلحة. ولقد استهدفت " الدولة الإسلامية" السكان المدنيين عن عمد، وانتشرت جرائمها على نطاق واسع، كما كانت ممنهجة في طبيعتها، وشكلت جزءًا من السياسة التنظيمية للمجموعة. وتشمل الأعمال المحظورة " الأفعال اللاإنسانية ذات الطابع المماثل [للأفعال الأخرى المذكورة في نظام روما الأساسي]، والتي تتسبب عمداً في معاناة شديدة، أو إصابة خطيرة للجسم أو للصحة العقلية أو البدنية". والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها " الدولة الإسلامية" ضد السكان المدنيين تشمل القتل والاضطهاد والتعذيب والاغتصاب والاسترقاق الجنسي، كما تشمل كذلك أعمال لاإنسانية تتضمن تدمير ممتلكات لا يتطلبه ضرورات الصراع.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في وقت السلم وأثناء النزاع المسلح، وهو ملزم قانونًا للدول وقواتها المسلحة والجهات الأخرى. وينص على حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الانتصاف، بما في ذلك العدالة والحقيقة وجبر الضرر. والعراق دولة طرف في عدة معاهدات رئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي ٢٠١٠، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة " بأن الحق في مياه الشرب النظيفة والآمنة والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان، وبأنه أمر ضروري للتمتع الكامل بالحياة، وسائر حقوق الإنسان"[٧٧]. وكما هو الحال في الحقوق الأخرى، يجب على الدول احترام الحق في الماء وحمايته وإعماله.

وقد أشارت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي هيئة بالأمم المتحدة من الخبراء المستقلين المكلفين بمراقبة امتثال الدول الأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقديم إرشادات بشأن الالتزامات الناشئة بموجب العهد، أشارت إلى أن "حق الإنسان في الماء لا غنى عنه لعيش الإنسان حياة كريمة. وهو شرط أساسي لإعمال حقوق الإنسان الأخرى"[٧٨]. وترى اللجنة أن الحق في الماء يلزم الدول باحترام حقوق الإنسان الأخرى التي تعتمد بشكل حاسم على المياه، بما في ذلك الحق في مستوى معيشي لائق، وحمايتها وإعمالها. والطعام والعمل.

وذكرت اللجنة أن "الأولوية في تخصيص المياه يجب أن تعطى للحق في المياه للاستخدامات الشخصية والمنزلية"[٧٩]. غير أن اللجنة تنوه بالواجب الوارد في الفقرة ٢ من المادة ١ من العهد (التي تنص على أنه لا يجوز "حرمان الأشخاص من وسائل عيشهم") كما تنص على أن الأطراف " ينبغي أن تضمن توافر سبل الحصول على المياه الكافية لزراعة الكفاف".

كما سلطت اللجنة الضوء على التزام الدول بضمان الوصول المستدام إلى الموارد المائية للزراعة لإعمال الحق في الغذاء.[٨٠] وشددت على "إيلاء الاهتمام لضمان حصول المزارعين المعدومين والمهمشين، ومن بينهم المُزارِعات، على فرص متساوية للوصول إلى المياه وعلى نظم المياه، بما في ذلك التكنولوجيا المستدامة لجمع مياه الأمطار والري".[٨١] كما صرحت بأن المياه "ضرورية لتأمين سبل العيش (الحق في كسب العيش عن طريق العمل.) "[٨٣]

كما أوضحت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الحق في الغذاء يوجد التزاماً على الدول بالمشاركة بشكل فعال في الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز وصول الناس إلى الموارد والوسائل الكفيلة بضمان سبل معيشتهم، بما في ذلك الأمن الغذائي.[٨٣]

ودعت اللجنة العراق أيضاً إلى " وضع استراتيجية قائمة على حقوق الإنسان بشأن التأهب للجفاف، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لسياسة إدارة الجفاف الوطنية لعام ٢٠١٤، واتخاذ خطوات فعالة، بخلاف تعويض المزارعين، لمساعدة أكثر المتضررين تأثراً بالجفاف."[٨٤]

---

٧٥ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٢٥.

٧٦ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ٧(٢)

٧٧ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حق الإنسان في الماء والصرف الصحي، UN Doc. A/RES/64/292، ٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٠

٧٨ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥، الحق في الماء، UN Doc. E/C.12/2002/11، ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، الفقرة ١

٧٩ المرجع نفسه، الفقرة ٦. حول الحق في الماء والاستخدامات الإنتاجية للمياه، انظر رالف هول، باربرا فان كوبين وإيميلي فان هويلينج، "حق الإنسان في الماء: أهمية حقوق المياه المحلية والإنتاجية"، أخلاقيات العلوم والهندسة المجلد. ٢٠ (٤) ٢٠١٤، الصفحات ٨٤٩ -٨٦٨، وآن هيلوم "مراعاة الحق الإنساني في المياه والصرف الصحي: دمج التجارب الحية للنساء والفتيات"، مالكوم لانجفورد وآنا راسل (مقالة)، "حق الإنسان في الماء: النظرية والممارسة والآفاق"، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٧، ص. ٣٠٠-٣٤٥.

٨٠ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٢، الحق في الغذاء الكافي، ١٢مايو/أيار،١٩٩٩، UN Doc E/C.12/1999/5، الفقرتان ١٢ و١٣. لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥، الحق في الماء، UN Doc. E/C.12/2002/11، ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣، الفقرة ٧.

٨١ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التعليق ١٥، الحق في الماء، UN Doc. E/C.12/2002/11، ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣، الفقرة ٧.

٨٢ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق ١٥، الحق في الماء، UN Doc. E/C.12/2002/11، ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣، الفقرة ٦

٨٣ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٢، الحق في الغذاء الكافي، ١٢مايو/أيار،١٩٩٩، UN Doc E/C.12/1999/5، الفقرة ١٥

٨٤ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ملاحظات ختامية على التقرير الدوري الرابع عن العراق، ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ الفقرة ٥٢، UN Doc E/C.12/IRQ/CO/4

ويشمل ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي حق الضحية في "التعويض الملائم والفعال والفوري عن الضرر الذي لحق به"[٨٥]. ويمكن أن تتخذ التعويضات شكل الاسترداد والتعويض وإعادة التأهيل والرضا وضمانات عدم التكرار. [٨٦]

حماية النازحين داخليًا

حددت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي أوجه الحماية القانونية الدولية المستحقة للأشخاص النازحين داخليا، مجموعة من المعايير المستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين.[٨٧] فلا تُنشئ المبادئ التوجيهية قواعد جديدة، ولكنها تجمع وإعادة صياغة وتفسر إلى حد ما مجموعة من المعايير والمبادئ المنصوص عليها في مجموعة من معايير حقوق الإنسان القائمة وأياً كانت الظروف الأصلية للنزوح، تقع على عاتق السلطات المختصة مسؤولية المساعدة في تهيئة الظروف لعودة النازحين بشكل آمن وطوعي إلى منازلهم.[٨٨] وواجب السلطات مساعدة النازحين على استعادة ممتلكاتهم وأملاكهم، وعندما لا يكون ذلك ممكناً، فمساعدتهم في الحصول على تعويض مناسب أو شكل آخر من أشكال التعويض العادل.[٨٩]

---

٨٥ الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادئ الأساسية للحق في الانتصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المبدأ ١١ UN Doc. A/Res/60/147, 2005.

٨٦ المرجع السابق، المبدأ ١٨

٨٧ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، UN Doc. E/CN.4/1998/53/Add.2, 11، فبراير/شباط ١٩٩٨ http://daccess-ddsnyun.org/doc/UNDOC/GEN/G98/104/93/PDF/G9810493.pdf?OpenElement

٨٨ المبدأ (١) ٢٨

٨٩ المبدأ (٢)٢٩ ووردت هذه الحقوق أيضاً في "مباديء بنهيرو". "Pinheiro Principles" وهذه المباديء تنص على أن: " يحقّ لجميع اللاجئين والمشردين أن يستعيدوا أي مساكن أو أراضي و/أو ممتلكات حُرموا منها، بصورة تعسفية أو غير قانونية، أو أن يحصلوا على تعويض عن أي مساكن أو أراضي و /أو ممتلكات يتعذر عملياً إعادتها إليهم، حسبما تخلص إليه محكمة مستقلة محايدة." انظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، "مبادئ بشأن السكن واستعادة الأملاك للاجئين والنازحين"، UN Doc. E/CN.4/Sub.2/2005/17، ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، المبدأ ٢,١

٦. النتائج

من الخطأ الخطير تجاهل الآثار البيئية للنزاع المسلح. ذلك أنه يمكن للضرر بالموارد الطبيعية وتدميرها أن يكون له تبعاتٌ طويلة الأمد على المدنيين، مدمرةً لسُبل كسب المعيشة، وتُسبب الفقر، والهجرة القسرية، وتصعّد التوترات الاجتماعية.

إن تدمير الممتلكات، ما لم يكن أمرًا تُحتّمه ضرورات الحرب، يُعتبر جريمة حرب. ويمكن لهذه الأفعال أيضًا أن تُعتبر جرائمَ ضد الإنسانية، إن ارتكِبت في إطار هجومٍ واسع النطاق أو منهجيّ يستهدف مجموعة من السكان المدنيين كجزء من سياسة تنظيمية.

ولذلك يمثّل القانون الجنائي أحد الطرق الممكنة للتعامل مع الدمار البيئي المتعمد الذي خلّفه تنظيم الدولة. لكنْ على الصعيد المحلي، أثبتت محاكمات مقاتلي تنظيم الدولة الفعليين والمشتبهين في المحاكم العراقية أنها ذات إشكاليةٍ على نحوٍ كبير.[٩٠] ففي سياق التعامل مع جرائم تنظيم الدولة حكمت المحاكم العراقية على المتهمين بالسجن لفترات وبالموت بعد إجراءات ذات معايير أدنى بكثير من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. لقد استُخدِم نظامُ العدالة الجنائية أداةً للانتقام من الجرائم التي ارتكبتها الجماعات المسلحة مثل تنظيم الدولة، بدلاً من أجل تحقيق العدالة لضحايا تلك الجماعات.

أما على الصعيد الدولي ليس العراق طرفًا موقّعًا في "نظام روما الأساسي"، وهي المعاهدة المنشِئة للمحكمة الجنائية الدولية، كما لم يُبْدِ العراق أيَّ انفتاحٍ على أن يصبحَ عضوًا في المحكمة. وهذا يترك الملاحقات القضائية للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة في سوريا والعراق بموجب القانون الدولي لمبدأ الولاية القضائية العالمية. كما أن التحقيقات تجري في بعض البلدان الأوروبية.

وفي سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٧، أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٢٣٧٩ المنشئ لفريق تحقيق "لدعم الجهود المحلية الهادفة إلى مساءلة تنظيم الدولة من خلال جمع، وحفظ، وتخزين الأدلة في العراق بخصوص أعمال قد ترقى إلى اعتبارها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية " كي تُستَخدَمَ على نحوٍ متوقّع في الإجراءات الجنائية المستقبلية في العراق أو ربما في محاكم وطنية أخرى.

ينبغي للتحقيق أن يشمل الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة المتعلقة بالبيئة.

إن الإطار القانوني الذي يحمي البيئة فيما يتعلق بالصراعات المسلحة ما يزال متخلفًا.[٩١] وهذا صحيحٌ على نحو خاص بالنسبة للإجراءات الساعية للحد من أو معالجة الأضرار البيئية التي سبّبتْها جهاتٌ ليست بالدول. إن حقوق الإنسان وقانون البيئة يتيحان إمكانية إتمام القانون الإنساني الدولي خلال الصراعات وإعطاء معايير الحماية البيئية شكلَها في أعقابها.

وعليه فإن منظمة العفو الدولية ترحّب بجهود "لجنة القانون الدولي" لتحديد المبادئ وفق هذه الهيئات القانونية، وإرساء معايير جديدةٍ لحماية البيئة، وأولئك الذين يعتمدون عليها، قبل، وخلال، وبعد النزاعات المسلحة.[٩٢] وفيما

---

٩٠ أنظر، على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، "عدالة منقوصة المحاسبة على جرائم "داعش" في العراق"، ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، https://www.hrw.org/ar/report/2017/12/05/312118؛ منظمة العفو الدولية، "الإعدامات الثأرية لن تساوي العدالة لضحايا تنظيم "الدولة الإسلامية""، ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٨ https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/06/iraq-vengeful-executions-will-not-bring-justice-to-victims-of-is/

٩١ في تحديات استخدام القانون الجنائي الدولي لحماية البيئة في النزاعات المسلحة، انظر ماثيو جيليت، "النضال الإيكولوجي: استخدام القانون الجنائي الدولي لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية وبعدها"، ص ٢٢٠-٢٥٣، في كارستن ستان، جنيفر ايستراداي، وينس ايفرسون (محررون) "حماية البيئة والانتقال من الصراع إلى السلام." مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٧. في تحديات استخدام القانون الجنائي الدولي لحماية البنية التحتية للمياه في النزاعات المسلحة، انظر مارا تيجنينو، "المياه أثناء النزاعات المسلحة وبعدها: ما هي الحماية التي يقدمها القانون الدولي؟"، بريل للنشر الأكاديمي، ٢٠١٦.

٩٢ للحصول على نظرة عامة، انظر لجنة القانون الدولي، حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، http://legal.un.org/il//summaries/8_7.shtml

يتعلق بالمياه، ترحّب منظمة العفو الدولية كذلك بالجهود التي تبذلها "الهيئة العالمية الرفيعة المستوى المعنية بالمياه والسلام" لمعالجة الروابط بين المياه والنزاعات المسلحة على نحوٍ متكاملٍ وشامل.[٩٣]

وبعيدًا عن استخدام القانون الجنائي الدولي، هناك وسائل أخرى للتعامل مع الدمار الذي ألحقه تنظيم الدولة بالبيئة الريفية. إذ يقع على عاتق الحكومة التزامٌ بتقديم تعويضات أو أي أشكالٍ أخرى من الجبر العادل للأضرار بالنسبة لكافة المدنيين الذين تعرضت منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم للتدمير، بمن فيهم أولئك الذين دُمِّرَت آبار ريّهم و/أو غيرها من البنى التحتية الزراعية. كما أن على عاتقها واجبَ تهيئة الظروف لتسهيل العودة الآمنة والطوعية، والمستدامة للمزارعين وغيرهم ممن نزحوا عن الأراضي في منطقة سنجار وحولها.

وكأولويةٍ في جهود وزارة الزراعة لإعادة الإعمار، يتطلّب أن تضّطلع الوزارة بدورٍ رائدٍ في جهود الحكومة لتعالج على نحو حقيقيّ ملموسٍ اتساع نطاق وخطورة تدمير موارد المعيشة الزراعية. إنّ المزارعين العراقيين (والمزارعين السابقين) في حاجةٍ ماسّة إلى الدعم ليستأنفوا أعمالهم في الزراعة. وينبغي أن تستمر إزالة الألغام من الحقول الزراعية باعتبارها أولويةً. فالمزارعون يحتاجون للمساعدة كي يصلحوا الأدوات، والبيوت البلاستيكية الزراعية، والماكينات المفقودة أو التالفة. إنهم في حاجة للمساعدة في الاستعاضة عن ماشيتهم وإعادة زرع بساتينهم. كما يجب إعادة بناء مباني المَزارع والمخازن. وبعض مناطق البلاد ستكون في حاجة لآبار جديدة، بينما سيكون من الأجدى في مناطق أخرى توسعة نطاق أنظمة قنوات الري القائمة.

إن العون للمزارعين والمزارعين السابقين يتطلّب تقديمَه في إطار التحديات الأوسع التي يواجهها القطاع الزراعي في العراق. وكما أشرنا آنفًا، فإن مشاكل العراق مع الجفاف ستتفاقم في المستقبل، لذا ينبغي للمساعدة التي توفرها وزارة الزراعة للمزارعين أن تشمل دوراتٍ تدريبية وحوافزَ مشجعةً على الزراعة من شأنها تقليل الآثار التي يمكن مكابدتُها من جرّاء معدلات هطل سنوية أقل للأمطار.

وينبغي للعون المقدم أن يشجّعَ الزراعة المستدامة. فهناك مخاطرُ مرتبطةٌ بالزيادة السريعة وغير المخطّط لها وغير المنضبطة واقعيًّا في استخراج المياه الجوفية. إنّ على السلطات الحكومية قياسَ معدلات استنزاف المياه الجوفية وإدارة استخراجها من خلال وضع نظام استنباتٍ ناظمٍ مناسبٍ ومشاركة أصحاب المصلحة.

ومن غير ريب، سوف تحتاج وزارة الزراعة ميزانيةً كافيةً لتقديم هذه المساعدة. وكما أسلفنا أعلاه، يتم تحديد احتياجات المزارعين في خطة إعادة إعمار العراق، لكن حتى هذا التاريخ، لم تمولْ الحكومة على نحو مناسب الخطةَ لتلبية تلك الاحتياجات. تحتاج الحكومة إلى تمويل خطة إعادة الإعمار وتنفيذها والقيام على وجه السرعة بإصلاحات بالغة الأهمية للري والبنية التحتية الزراعية الأخرى؛ وإنّ القيام بذلك سيكون عادلاً وحكيمًا.

---

٩٣ الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، "مسألة البقاء"، ٢٠١٧
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A_Matter_of_Survival_FINAL.pdf

٧. التوصيات

التوصيات للحكومة العراقية

تحث منظمة العفو الدولية الحكومة على القيام بما يلي:

- تقديم التعويض أو شكلٍ آخر من أشكال الجبر العادل لكل المدنيين الذين دُمرت منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم، بمن فيهم مَن تعرّضت آبار ريّهم و/أو غيرها من البنى التحتية الزراعية للتدمير؛
- تنفيذ أولويات إعادة الإعمار الزراعي المحددة في خطة "إطار إعادة الإعمار والتنمية" التي وضعتها حكومة العراق" (٢٠١٨)، بما في ذلك عبر أهداف يمكن قياسها كميًّا، وضمن مدة زمنية محددةٍ للتنفيذ، وميزانية كافية مخصصة لوزارة الزراعة، ووزارة الموارد المائية، والمديريات الزراعية في المحافظات المتضررة بغية تلبية احتياجات الإعمار المحددة في ذلك الإطار؛
- تهيئة الظروف المناسبة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية، والمستدامة للمزارعين وغيرهم من النازحين عن المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة، بما فيها الأراضي في منطقة سنجار والمحيطة بها مباشرة؛
- التصديق على "نظام روما الأساسي"، والإعلان بأن "المحكمة الجنائية الدولية" صاحبة اختصاصٍ في الحالة في العراق فيما يخص كافة الجرائم المرتكبة أثناء الصراع؛
- وضع تشريعات تجرّم ارتكابَ جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

التوصيات لوزارة الزراعة

- إن منظمة العفو الدولية تحث وزارة الزراعة على ما يلي:
- بالتعاون مع "وزارة الموارد المائية"، والمديريات الزراعية في المحافظات المتأثرة، حسب المناسب، تقديم الدعم للمزارعين والمزارعين السابقين في العراق حتى يستأنفوا أعمال الزراعة، بما في ذلك:
- تقديم المساعدة لإصلاح أو استبدال الأدوات والماكينات المفقودة والمباني؛
- تقديم المساعدة للاستعاضة عن فقدان الماشية والمحاصيل و/أو البساتين؛
- تقديم المساعدة لإصلاح أو استبدال أنظمة مياه الري المدمرة.

التوصيات لجميع الدول والجهات المانحة التي تساعد وتدعم الحكومة العراقية

إن منظمة العفو الدولية تحثّ كافة الدول والجهات المانحة التي تقدم المساعدة والدعم إلى حكومة العراق على ما يلي:

- مواصلة تقديم الدعم لإعادة الإعمار الزراعية للعراق، بما في ذلك جهود إزالة الألغام؛
- حث الحكومة العراقية على معالجة أولويات إعادة الإعمار الزراعي المحددة في خطة "إطار إعادة الإعمار والتنمية التي وضعتها حكومة العراق" (٢٠١٨)، بما في ذلك عبر أهداف قابلة للقياس كميًّا، وضمن مدة زمنية محددة للتنفيذ، واعتمادات ميزانية كافية؛

- ضمان أن تكون أي برامج للتعاون والمساعدة على المستوى الدولي متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع إعطاء الأولوية لأكثر الفئات تهميشاً وحرماناً، مع المساهمة في تحقيق المستويات الأساسية الدنيا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع أولئك الذين يحتاجون إلى هذا الدعم، ويتم تنفيذها بطريقة غير تمييزية؛
- أن تدين علنًا الممارسات غير المشروعة التي تنتهك القانون الدولي الإنساني مثل التدمير غير القانوني للممتلكات المدنية.

التوصيات لفريق الأمم المتحدة للتحقيق

إن منظمة العفو الدولية تحث فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة على تعزيز محاسبة جرائم تنظيم الدولة (يونيتاد) لـ:

- تشمل جرائمَ تنظيم الدولة المتصلة بالبيئة، كالتدمير غير القانوني للممتلكات المدنية، في نطاق التحقيق.

ملحق ANNEX

منظمة العفو الدولية-الأمانة العامة
مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بيروت
ط. 7، مبنى مسابكي سرحال، شارع القاهرة،
الحمرا – بيروت، ص. ب: 5990-113، لبنان

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة:TG MDE 14/2018.022

السيد الوزير الدكتور صالح الحسني
وزير الزراعة
وزارة الزراعة
بغداد
العراق
28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018

أصحاب السعادة،

تحية طيبة وبعد ...
أكتب إلى سعادتكم في إشارة إلى البحث الذي تجريه منظمة العفو الدولية بشأن التدمير الواسع النطاق الذي وقع للمنطقة الريفية في العراق على أيدي الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" بين عامي 2014 و2017، وآثاره على الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة أو تربية الماشية، وجهود الحكومة لمعالجة هذا التدمير، لا سيما لضمان حق السكان في المياه والظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين.
لقد ركز بحثنا على مناطق في قضاء سنجار ومحيطها مباشرة في محافظة نينوى، حيث تشير التقييمات الحالية المحدودة إلى أن الدمار كان واسع النطاق.
وقام بحثنا حتى الآن بتوثيق عدد من بواعث القلق البالغة المرتبطة بهذه القضايا، بما في ذلك:
التدمير الواسع للبيئة الريفية في العراق بسبب الصراع مع "تنظيم الدولة": قد انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تقترب من 40 في المائة. وفي حين أن حوالي ثلثي مزارعي العراق يحصلون على الري في عام 2014، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى 20 في المائة في عام 2017؛

ثمة دليل على أن "تنظيم الدولة" قد استهدف بشكل متعمد البيئة الريفية التي تقوم على أساس مصادر العيش الزراعية: وأوضح الأمثلة على ذلك يتعلق بتخريب آبار الري، وإحراق أو قطع البساتين وسحب وسرقة خطوط الكهرباء الحيوية. غياب المساعدة للمزارعين والمزارعين السابقين لإعادة بناء الأرض المدمرة ومصادر الرزق في العراق: يحتاج المزارعون والمزارعون السابقون إلى المساعدة لإصلاح الأدوات المفقودة أو التالفة، والآلات، والدفيئات، وأنظمة الري، ومرافق التخزين؛ عدم وجود تخطيط واضح للبدء في إعادة إعمار الريف العراقي: العديد من القرى المتضررة بشكل كبير كما كانت بعد وقت قصير من استعادتها من سيطرة "الدولة الإسلامية".

نظراً لأن العديد من النتائج التي توصلنا إليها تتعلق بعمل وزارتكم، فإن منظمة العفو الدولية ملتزمة بضمان أن يعكس تقريرنا بشكل صحيح وجهات نظر وسياسات وممارسات وزارتكم وحكومة العراق.
ويحدونا الأمل في أن نتلقى إجابة من سعادتكم على هذه الأسئلة حتى تنعكس وجهات نظركم بدقة في تقاريرنا. ولكي نأخذ إجاباتكم في الاعتبار في تقريرنا المقبل، وسوف نثمن ردكم، كتابيّاً، قبل يوم 10 ديسمبر/كانون الأول.

ميزانية إعادة الإعمار
أشار التحليل الخارجي إلى أن العراق سيكون لديه فائض في الميزانية يتراوح بين 19 و24 مليون من ميزانية 2018. هل لدى حكومة العراق فائض في الميزانية في 2018؟ وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد أحدث تقدير لمقدار الفائض.

[1] انظر إلى العراق: الآفاق الاقتصادية- أكتوبر 2018
http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-october-2018

بريد الكتروني: middleeast@amnesty.org
هاتف: 1 748751 - 961+
فاكس: 1 748754 - 961+
www.amnesty.org/ar
المالي: 604-532669

منظمة العفو الدولية – لبنان مسجلة لدى وزارة الداخلية بموجب مرسوم رقم 2464 الرقم

هل استخدمت حكومة العراق أي من فائض ميزانية 2018 لتمويل النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار في العراق؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد مقدار هذه المخصصات.
هل يخصص مشروع ميزانية العراق لعام 2019 أي أموال للنفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى أيضا تقديم تفاصيل عن مشروع النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار.

خطط إعادة الأعمار

1) هل لدى حكومة العراق خطة لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الصراع مع "الدولة الإسلامية"؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) هل تحدد خطة إعادة الإعمار الخاصة بحكومة العراق، أو أي وثيقة أخرى ذات صلة، أي أحكام لإعادة إعمار قضاء سنجار؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة أو الوثيقة.

خطط إعادة الإعمار الزراعي

3) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة إعمار القطاع الزراعي العراقي؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. ويرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
4) هل تدعم قوانين وسياسات حكومة العراق الخاصة بالزراعة صغار المزارعين ومزارعي الكفاف؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد كيفية القيام بذلك.
5) هل تدعم قوانين وسياسات الحكومة العراقية الخاصة بالزراعة تقديم القروض الزراعية بشروط مُيسرة، أو غيرها من وسائل الدعم الاقتصادي، للمزارعين أو المزارعين السابقين؟

البنية الأساسية للري

1) هل قامت حكومة العراق بأي تقييم لتدمير البنية الأساسية للري المتصل بالنزاع (مثل قنوات الري ومحطات الضخ وآبار الري وما إلى ذلك)؟
2) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة بناء البنية التحتية للري؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. يرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
3) ما هو المكتب، أو الوزارة، في حكومة العراق المسؤول عن الإشراف على آبار الري التي أنشئت بشكل خاص؟
4) هل تقوم حكومة العراق بجمع بيانات عن استخراج المياه الجوفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى الإشارة إلى كيفية الوصول إلى هذه البيانات بشكل عام.
5) هل لدى حكومة العراق خطة لتنظيم آبار الري الخاصة؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.

النازحون داخلياً

1) هل لدى العراق خطة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) إذا كان الأمر كذلك، هل تنص هذه الخطة على إعادة تأسيس سبل العيش الريفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.
3) وجدت مراجعة أجرتها المنظمة الدولية للمهجرين الذين لا يرغبون في العودة من بين السكان الذين لا يزالون نازحين في العراق، والتي نشرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، أن النازحين من سنجار هم الأقل رغبة في العودة مقارنة بالنازحين من مناطق أخرى من العراق[2]. فهل لدى العراق أي خطط لضمان وجود الظروف الملائمة في منطقة سنجار وحولها لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للمدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.

,روبرت تولاست ، يسار المالكي ، هاري استيبانيان ، "مشروع قانون الموازنة العراقية لعام 2019: نقطة تحول في إعادة إعمار العراق" ، معهد العراق للطاقة ، 2018
/https://iraqenergy.org/wp/2018/10/29/iraqs-2019-draft-budget-law-analysis

أحمد تبغشالي، فائض الميزانية في ارتفاع والأسواق في انحدار متواصل، أخبار العراق الاقتصادية، 6 سبتمبر/أيلول
/http://www.iraq-businessnews.com/2018/09/06/budget-surplus-soars-but-markets-continueto-bottom 2018

[2] المنظمة الدولية للهجرة، " أسباب البقاء :تصنيف النزوح المطول في العراق"، 2018، صفحة 11،
http://iomiraq.net/reports/reasons-remain-categorizing-protracted-displacement-iraq

وبالإضافة إلى المعلومات المطلوبة أعلاه، يرجى إدراج أي مواد أخرى، والإحصاءات، والإجراءات الحكومية المتعلقة بمسألة إعادة إعمار الأضرار الزراعية، واستجابة الحكومة التي تعتبرونها مهمة لفهم أفضل لهذه القضية.

وأخيراً، وليس بالطبع آخراً، شكراً جزيلاً مقدماً على ما تبذلونه من جهود من أجل معالجة هذه القضايا الملحة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

لين معلوف
رئيسة المكتب ومديرة البحوث للشرق الأوسط
قسم البحوث ببرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مكتب بيروت – لبنان
منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية-الأمانة العامة
مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بيروت
ط. 7، مبنى مسابكي سرحال، شارع القاهرة،
الحمرا – بيروت، ص. ب: 5990-113، لبنان

رقم الوثيقة:TG MDE 14/2018.024

السيد بنگين ريكاني
الوزير الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة
بغداد
العراق
28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018

أصحاب السعادة،

تحية طيبة وبعد ...
أكتب إلى سعادتكم في إشارة إلى البحث الذي تجريه منظمة العفو الدولية بشأن التدمير الواسع النطاق الذي وقع للمنطقة الريفية في العراق على أيدي الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" بين عامي 2014 و2017، وآثاره على الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة أو تربية الماشية، وجهود الحكومة لمعالجة هذا التدمير، لا سيما لضمان حق السكان في المياه والظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين.
لقد ركز بحثنا على مناطق في قضاء سنجار ومحيطها مباشرة في محافظة نينوى، حيث تشير التقييمات الحالية المحدودة إلى أن الدمار كان واسع النطاق.
وقام بحثنا حتى الآن بتوثيق عدد من بواعث القلق البالغة المرتبطة بهذه القضايا، بما في ذلك:
التدمير الواسع للبيئة الريفية في العراق بسبب الصراع مع "تنظيم الدولة": قد انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تقترب من 40 في المائة. وفي حين أن حوالي ثلثي مزارعي العراق يحصلون على الري في عام 2014، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى 20 في المائة في عام 2017؛

ثمة دليل على أن "تنظيم الدولة" قد استهدف بشكل متعمد البيئة الريفية التي تقوم على أساس مصادر العيش الزراعية: وأوضح الأمثلة على ذلك يتعلق بتخريب آبار الري. وإحراق أو قطع البساتين وسحب وسرقة خطوط الكهرباء الحيوية. غياب المساعدة للمزارعين والمزارعين السابقين لإعادة بناء الأرض المدمرة ومصادر الرزق في العراق: يحتاج المزارعون والمزارعون السابقون إلى المساعدة لإصلاح الأدوات المفقودة أو التالفة، والآلات، والدفيئات، وأنظمة الري، ومرافق التخزين؛ عدم وجود تخطيط واضح للبدء في إعادة إعمار الريف العراقي: العديد من القرى المتضررة بشكل كبير كما كانت بعد وقت قصير من استعادتها من سيطرة "الدولة الإسلامية".

نظراً لأن العديد من النتائج التي توصلنا إليها تتعلق بعمل وزارتكم، فإن منظمة العفو الدولية ملتزمة بضمان أن يعكس تقريرنا بشكل صحيح وجهات نظر وسياسات وممارسات وزارتكم وحكومة العراق.
ويحدونا الأمل في أن نتلقى إجابة من سعادتكم على هذه الأسئلة حتى تنعكس وجهات نظركم بدقة في تقاريرنا. ولكي نأخذ إجاباتكم في الاعتبار في تقريرنا المقبل، وسوف نثمن ردكم، كتابيّاً، قبل يوم 10 ديسمبر/كانون الأول.

ميزانية إعادة الإعمار
أشار التحليل الخارجي إلى أن العراق سيكون لديه فائض في الميزانية يتراوح بين 19 و24 مليون من ميزانية 2018. هل لدى حكومة العراق فائض في الميزانية في 2018؟ وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد أحدث تقدير لمقدار الفائض.

[1] انظر إلى العراق: الآفاق الاقتصادية- أكتوبر 2018
http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-october-2018

بريد الكتروني: middleeast@amnesty.org
هاتف: 748751 1 961+
فاكس: 748754 1 961+
www.amnesty.org/ar
المالي: 604-532669
منظمة العفو الدولية – لبنان مسجلة لدى وزارة الداخلية بموجب مرسوم رقم 2464 الرقم

هل استخدمت حكومة العراق أي من فائض ميزانية 2018 لتمويل النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار في العراق؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد مقدار هذه المخصصات.
هل يخصص مشروع ميزانية العراق لعام 2019 أي أموال للنفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى أيضا تقديم تفاصيل عن مشروع النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار.

خطط إعادة الأعمار

1) هل لدى حكومة العراق خطة لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الصراع مع "الدولة الإسلامية"؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) هل تحدد خطة إعادة الإعمار الخاصة بحكومة العراق، أو أي وثيقة أخرى ذات صلة، أي أحكام لإعادة إعمار قضاء سنجار؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة أو الوثيقة.

خطط إعادة الإعمار الزراعي

3) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة إعمار القطاع الزراعي العراقي؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. ويرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
4) هل تدعم قوانين وسياسات حكومة العراق الخاصة بالزراعة صغار المزارعين ومزارعي الكفاف؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد كيفية القيام بذلك.
5) هل تدعم قوانين وسياسات الحكومة العراقية الخاصة بالزراعة تقديم القروض الزراعية بشروط مّيسرة، أو غيرها من وسائل الدعم الاقتصادي، للمزارعين أو المزارعين السابقين؟

البنية الأساسية للري

1) هل قامت حكومة العراق بأي تقييم لتدمير البنية الأساسية للري المتصل بالنزاع (مثل قنوات الري ومحطات الضخ وآبار الري وما إلى ذلك)؟
2) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة بناء البنية التحتية للري؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. يرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
3) ما هو المكتب، أو الوزارة، في حكومة العراق المسؤول عن الإشراف على آبار الري التي أنشئت بشكل خاص؟
4) هل تقوم حكومة العراق بجمع بيانات عن استخراج المياه الجوفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى الإشارة إلى كيفية الوصول إلى هذه البيانات بشكل عام.
5) هل لدى حكومة العراق خطة لتنظيم آبار الري الخاصة؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.

النازحون داخلياً

1) هل لدى العراق خطة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) إذا كان الأمر كذلك، هل تنص هذه الخطة على إعادة تأسيس سبل العيش الريفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.
3) وجدت مراجعة أجرتها المنظمة الدولية للمهجرين الذين لا يرغبون في العودة من بين السكان الذين لا يزالون نازحين في العراق، والتي نشرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، أن النازحين من سنجار هم الأقل رغبة في العودة مقارنة بالنازحين من مناطق أخرى من العراق[2]. فهل لدى العراق أي خطط لضمان وجود الظروف الملائمة في منطقة سنجار وحولها لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للمدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.

،روبرت تولاست ، يسار المالكي ، هاري استيبانيان ، "مشروع قانون الموازنة العراقية لعام 2019: نقطة تحول في إعادة إعمار العراق" ، معهد العراق للطاقة ، 2018
/https://iraqenergy.org/wp/2018/10/29/iraqs-2019-draft-budget-law-analysis

أحمد تبغشالي، فائض الميزانية في ارتفاع والأسواق في انحدار متواصل، أخبار العراق الاقتصادية، 6 سبتمبر/أيلول 2018
/http://www.iraq-businessnews.com/2018/09/06/budget-surplus-soars-but-markets-continueto-bottom

[2] المنظمة الدولية للهجرة، " أسباب البقاء :تصنيف النزوح المطول في العراق"، 2018، صفحة 11،
http://iomiraq.net/reports/reasons-remain-categorizing-protracted-displacement-iraq

وبالإضافة إلى المعلومات المطلوبة أعلاه، يرجى إدراج أي مواد أخرى، والإحصاءات، والإجراءات الحكومية المتعلقة بمسألة إعادة إعمار الأضرار الزراعية، واستجابة الحكومة التي تعتبرونها مهمة لفهم أفضل لهذه القضية.

وأخيراً، وليس بالطبع آخراً، شكراً جزيلاً مقدماً على ما تبذلونه من جهود من أجل معالجة هذه القضايا الملحة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

لين معلوف
رئيسة المكتب ومديرة البحوث للشرق الأوسط
قسم البحوث ببرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مكتب بيروت – لبنان
منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية-الأمانة العامة
مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بيروت
ط. 7، مبنى مسابكي سرحال، شارع القاهرة،
الحمرا – بيروت، ص. ب: 5990-113، لبنان

رقم الوثيقة:TG MDE 14/2018.020

السيد الوزير جاسم محمد الجاف
وزير الهجرة والمهجرين
وزارة الهجرة والمهجرين
بغداد
العراق
28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018

أصحاب السعادة،

تحية طيبة وبعد ...
أكتب إلى سعادتكم في إشارة إلى البحث الذي تجريه منظمة العفو الدولية بشأن التدمير الواسع النطاق الذي وقع للمنطقة الريفية في العراق على أيدي الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" بين عامي 2014 و2017، وآثاره على الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة أو تربية الماشية، وجهود الحكومة لمعالجة هذا التدمير، لا سيما لضمان حق السكان في المياه والظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين.
لقد ركز بحثنا على مناطق في قضاء سنجار ومحيطها مباشرة في محافظة نينوى، حيث تشير التقييمات الحالية المحدودة إلى أن الدمار كان واسع النطاق.
وقام بحثنا حتى الآن بتوثيق عدد من بواعث القلق البالغة المرتبطة بهذه القضايا، بما في ذلك:
التدمير الواسع للبيئة الريفية في العراق بسبب الصراع مع "تنظيم الدولة": قد انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تقترب من 40 في المائة. وفي حين أن حوالي ثلثي مزارعي العراق يحصلون على الري في عام 2014، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى 20 في المائة في عام 2017؛

ثمة دليل على أن "تنظيم الدولة" قد استهدف بشكل متعمد البيئة الريفية التي تقوم على أساس مصادر العيش الزراعية؛ وأوضح الأمثلة على ذلك يتعلق بتخريب آبار الري. وإحراق أو قطع البساتين وسحب وسرقة خطوط الكهرباء الحيوية. غياب المساعدة للمزارعين والمزارعين السابقين لإعادة بناء الأرض المدمرة ومصادر الرزق في العراق: يحتاج المزارعون والمزارعون السابقون إلى المساعدة لإصلاح الأدوات المفقودة أو التالفة، والآلات، والدفيئات، وأنظمة الري، ومرافق التخزين؛ عدم وجود تخطيط واضح للبدء في إعادة إعمار الريف العراقي: العديد من القرى المتضررة بشكل كبير كما كانت بعد وقت قصير من استعادتها من سيطرة "الدولة الإسلامية".

نظراً لأن العديد من النتائج التي توصلنا إليها تتعلق بعمل وزارتكم، فإن منظمة العفو الدولية ملتزمة بضمان أن يعكس تقريرنا بشكل صحيح وجهات نظر وسياسات وممارسات وزارتكم وحكومة العراق.
ويحدونا الأمل في أن نتلقى إجابة من سعادتكم على هذه الأسئلة حتى تنعكس وجهات نظركم بدقة في تقاريرنا. ولكي نأخذ إجاباتكم في الاعتبار في تقريرنا المقبل، وسوف نثمن ردكم، كتابياً، قبل يوم 10 ديسمبر/ كانون الأول.

ميزانية إعادة الإعمار
أشار التحليل الخارجي إلى أن العراق سيكون لديه فائض في الميزانية يتراوح بين 19 و24 مليون من ميزانية 2018. هل لدى حكومة العراق فائض في الميزانية في 2018؟ وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد أحدث تقدير لمقدار الفائض.

[1] انظر إلى العراق: الآفاق الاقتصادية- أكتوبر 2018
http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-october-2018

بريد الكتروني: middleeast@amnesty.org
هاتف: 1 748751 - 961+
فاكس: 1 748754 - 961+
www.amnesty.org/ar
المالي: 604-532669
منظمة العفو الدولية – لبنان مسجلة لدى وزارة الداخلية بموجب مرسوم رقم 2464 الرقم

هل استخدمت حكومة العراق أي من فائض ميزانية 2018 لتمويل النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار في العراق؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد مقدار هذه المخصصات.
هل يخصص مشروع ميزانية العراق لعام 2019 أي أموال للنفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى أيضا تقديم تفاصيل عن مشروع النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار.

خطط إعادة الأعمار

1) هل لدى حكومة العراق خطة لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الصراع مع "الدولة الإسلامية"؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) هل تحدد خطة إعادة الإعمار الخاصة بحكومة العراق، أو أي وثيقة أخرى ذات صلة، أي أحكام لإعادة إعمار قضاء سنجار؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة أو الوثيقة.

خطط إعادة الإعمار الزراعي

3) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة إعمار القطاع الزراعي العراقي؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. ويرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
4) هل تدعم قوانين وسياسات حكومة العراق الخاصة بالزراعة صغار المزارعين ومزارعي الكفاف؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد كيفية القيام بذلك.
5) هل تدعم قوانين وسياسات الحكومة العراقية الخاصة بالزراعة تقديم القروض الزراعية بشروط مَيسرة، أو غيرها من وسائل الدعم الاقتصادي، للمزارعين أو المزارعين السابقين؟

البنية الأساسية للري

1) هل قامت حكومة العراق بأي تقييم لتدمير البنية الأساسية للري المتصل بالنزاع (مثل قنوات الري ومحطات الضخ وآبار الري وما إلى ذلك)؟
2) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة بناء البنية التحتية للري؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. يرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
3) ما هو المكتب، أو الوزارة، في حكومة العراق المسؤول عن الإشراف على آبار الري التي أنشئت بشكل خاص؟
4) هل تقوم حكومة العراق بجمع بيانات عن استخراج المياه الجوفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى الإشارة إلى كيفية الوصول إلى هذه البيانات بشكل عام.
5) هل لدى حكومة العراق خطة لتنظيم آبار الري الخاصة؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.

النازحون داخلياً

1) هل لدى العراق خطة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) إذا كان الأمر كذلك، هل تنص هذه الخطة على إعادة تأسيس سبل العيش الريفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.
3) وجدت مراجعة أجرتها المنظمة الدولية للمهجرين الذين لا يرغبون في العودة من بين السكان الذين لا يزالون نازحين في العراق، والتي نشرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، أن النازحين من سنجار هم الأقل رغبة في العودة مقارنة بالنازحين من مناطق أخرى من العراق[2]. فهل لدى العراق أي خطط لضمان وجود الظروف الملائمة في منطقة سنجار وحولها لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للمدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.

روبرت تولاست ، يسار المالكي ، هاري استيبانيان ، "مشروع قانون الموازنة العراقية لعام 2019: نقطة تحول في إعادة إعمار العراق" ، معهد العراق للطاقة ، 2018
https://iraqenergy.org/wp/2018/10/29/iraqs-2019-draft-budget-law-analysis/

أحمد تبغشالي، فائض الميزانية في ارتفاع والأسواق في انحدار متواصل، أخبار العراق الاقتصادية، 6 سبتمبر/أيلول 2018
http://www.iraq-businessnews.com/2018/09/06/budget-surplus-soars-but-markets-continueto-bottom/

[2] المنظمة الدولية للهجرة، " أسباب البقاء :تصنيف النزوح المطول في العراق"، 2018، صفحة 11،
http://iomiraq.net/reports/reasons-remain-categorizing-protracted-displacement-iraq

وبالإضافة إلى المعلومات المطلوبة أعلاه، يرجى إدراج أي مواد أخرى، والإحصاءات، والإجراءات الحكومية المتعلقة بمسألة إعادة إعمار الأضرار الزراعية، واستجابة الحكومة التي تعتبرونها مهمة لفهم أفضل لهذه القضية.

وأخيراً، وليس بالطبع آخراً، شكراً جزيلاً مقدماً على ما تبذلونه من جهود من أجل معالجة هذه القضايا الملحة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

لين معلوف
رئيسة المكتب ومديرة البحوث للشرق الأوسط
قسم البحوث ببرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مكتب بيروت – لبنان
منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية-الأمانة العامة
مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بيروت
ط. 7، مبنى مسابكي سرحال، شارع القاهرة،
الحمرا – بيروت، ص. ب: 5990-113، لبنان

رقم الوثيقة:TG MDE 14/2018.023

السيد ماهر حماد
وكيل وزارة التخطيط
وزارة التخطيط
بغداد
العراق
28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018

أصحاب السعادة،

تحية طيبة وبعد ...
أكتب إلى سعادتكم في إشارة إلى البحث الذي تجريه منظمة العفو الدولية بشأن التدمير الواسع النطاق الذي وقع للمنطقة الريفية في العراق على أيدي الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" بين عامي 2014 و2017، وآثاره على الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة أو تربية الماشية، وجهود الحكومة لمعالجة هذا التدمير، لا سيما لضمان حق السكان في المياه والظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين.
لقد ركز بحثنا على مناطق في قضاء سنجار ومحيطها مباشرة في محافظة نينوى، حيث تشير التقييمات الحالية المحدودة إلى أن الدمار كان واسع النطاق.
وقام بحثنا حتى الآن بتوثيق عدد من بواعث القلق البالغة المرتبطة بهذه القضايا، بما في ذلك:
التدمير الواسع للبيئة الريفية في العراق بسبب الصراع مع "تنظيم الدولة": قد انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تقترب من 40 في المائة. وفي حين أن حوالي ثلثي مزارعي العراق يحصلون على الري في عام 2014، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى 20 في المائة في عام 2017؛

ثمة دليل على أن "تنظيم الدولة" قد استهدف بشكل متعمد البيئة الريفية التي تقوم على أساس مصادر العيش الزراعية: وأوضح الأمثلة على ذلك يتعلق بتخريب آبار الري. وإحراق أو قطع البساتين وسحب وسرقة خطوط الكهرباء الحيوية. غياب المساعدة للمزارعين والمزارعين السابقين لإعادة بناء الأرض المدمرة ومصادر الرزق في العراق: يحتاج المزارعون والمزارعون السابقون إلى المساعدة لإصلاح الأدوات المفقودة أو التالفة، والآلات، والدفيئات، وأنظمة الري، ومرافق التخزين؛ عدم وجود تخطيط واضح للبدء في إعادة إعمار الريف العراقي: العديد من القرى المتضررة بشكل كبير كما كانت بعد وقت قصير من استعادتها من سيطرة "الدولة الإسلامية".

نظراً لأن العديد من النتائج التي توصلنا إليها تتعلق بعمل وزارتكم، فإن منظمة العفو الدولية ملتزمة بضمان أن يعكس تقريرنا بشكل صحيح وجهات نظر وسياسات وممارسات وزارتكم وحكومة العراق.
ويحدونا الأمل في أن نتلقى إجابة من سعادتكم على هذه الأسئلة حتى تنعكس وجهات نظركم بدقة في تقاريرنا. ولكي نأخذ إجاباتكم في الاعتبار في تقريرنا المقبل، وسوف نثمن ردكم، كتابيّاً، قبل يوم 10 ديسمبر/ كانون الأول.

ميزانية إعادة الإعمار
أشار التحليل الخارجي إلى أن العراق سيكون لديه فائض في الميزانية يتراوح بين 19 و24 مليون من ميزانية 2018. هل لدى حكومة العراق فائض في الميزانية في 2018؟ وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد أحدث تقدير لمقدار الفائض.

[1] انظر إلى العراق: الآفاق الاقتصادية- أكتوبر 2018
http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-october-2018

بريد الكتروني: middleeast@amnesty.org
هاتف: 748751 1 961+
فاكس: 748754 1 961+
www.amnesty.org/ar
المالي: 604-532669

منظمة العفو الدولية – لبنان مسجلة لدى وزارة الداخلية بموجب مرسوم رقم 2464 الرقم

هل استخدمت حكومة العراق أي من فائض ميزانية 2018 لتمويل النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار في العراق؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد مقدار هذه المخصصات.
هل يخصص مشروع ميزانية العراق لعام 2019 أي أموال للنفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى أيضا تقديم تفاصيل عن مشروع النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار.

خطط إعادة الأعمار

1) هل لدى حكومة العراق خطة لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الصراع مع "الدولة الإسلامية"؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) هل تحدد خطة إعادة الإعمار الخاصة بحكومة العراق، أو أي وثيقة أخرى ذات صلة، أي أحكام لإعادة إعمار قضاء سنجار؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة أو الوثيقة.

خطط إعادة الإعمار الزراعي

3) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة إعمار القطاع الزراعي العراقي؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. ويرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
4) هل تدعم قوانين وسياسات حكومة العراق الخاصة بالزراعة صغار المزارعين ومزارعي الكفاف؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد كيفية القيام بذلك.
5) هل تدعم قوانين وسياسات الحكومة العراقية الخاصة بالزراعة تقديم القروض الزراعية بشروط مُيسرة، أو غيرها من وسائل الدعم الاقتصادي، للمزارعين أو المزارعين السابقين؟

البنية الأساسية للري

1) هل قامت حكومة العراق بأي تقييم لتدمير البنية الأساسية للري المتصل بالنزاع (مثل قنوات الري ومحطات الضخ وآبار الري وما إلى ذلك)؟
2) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة بناء البنية التحتية للري؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. يرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
3) ما هو المكتب، أو الوزارة، في حكومة العراق المسؤول عن الإشراف على آبار الري التي أنشئت بشكل خاص؟
4) هل تقوم حكومة العراق بجمع بيانات عن استخراج المياه الجوفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى الإشارة إلى كيفية الوصول إلى هذه البيانات بشكل عام.
5) هل لدى حكومة العراق خطة لتنظيم آبار الري الخاصة؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.

النازحون داخلياً

1) هل لدى العراق خطة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) إذا كان الأمر كذلك، هل تنص هذه الخطة على إعادة تأسيس سبل العيش الريفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.
3) وجدت مراجعة أجرتها المنظمة الدولية للمهجرين الذين لا يرغبون في العودة من بين السكان الذين لا يزالون نازحين في العراق، والتي نشرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، أن النازحين من سنجار هم الأقل رغبة في العودة مقارنة بالنازحين من مناطق أخرى من العراق[2]. فهل لدى العراق أي خطط لضمان وجود الظروف الملائمة في منطقة سنجار وحولها لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للمدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.

,روبرت تولاست ، يسار المالكي ، هاري استيبانيان ، "مشروع قانون الموازنة العراقية لعام 2019: نقطة تحول في إعادة إعمار العراق" ، معهد العراق للطاقة ، 2018
/https://iraqenergy.org/wp/2018/10/29/iraqs-2019-draft-budget-law-analysis

أحمد تبغشالي، فائض الميزانية في ارتفاع والأسواق في انحدار متواصل، أخبار العراق الاقتصادية، 6 سبتمبر/أيلول 2018
/http://www.iraq-businessnews.com/2018/09/06/budget-surplus-soars-but-markets-continueto-bottom

[2] المنظمة الدولية للهجرة، " أسباب البقاء :تصنيف النزوح المطول في العراق"، 2018، صفحة 11،
http://iomiraq.net/reports/reasons-remain-categorizing-protracted-displacement-iraq

وبالإضافة إلى المعلومات المطلوبة أعلاه، يرجى إدراج أي مواد أخرى، والإحصاءات، والإجراءات الحكومية المتعلقة بمسألة إعادة إعمار الأضرار الزراعية، واستجابة الحكومة التي تعتبرونها مهمة لفهم أفضل لهذه القضية.

وأخيراً، وليس بالطبع آخراً، شكراً جزيلاً مقدماً على ما تبذلونه من جهود من أجل معالجة هذه القضايا الملحة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

لين معلوف
رئيسة المكتب ومديرة البحوث للشرق الأوسط
قسم البحوث ببرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مكتب بيروت – لبنان
منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية-الأمانة العامة
مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بيروت
ط. 7، مبنى مسابكي سرحال، شارع القاهرة،
الحمرا – بيروت، ص. ب: 5990-113، لبنان

رقم الوثيقة: TG MDE 14/2018.021

السيد الوزير الدكتور جمال عباس محسن العادلي
وزير الموارد المائية
وزارة لموارد المائية
بغداد
العراق
28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018

أصحاب السعادة،

تحية طيبة وبعد ...
أكتب إلى سعادتكم في إشارة إلى البحث الذي تجريه منظمة العفو الدولية بشأن التدمير الواسع النطاق الذي وقع للمنطقة الريفية في العراق على أيدي الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" بين عامي 2014 و2017، وآثاره على الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة أو تربية الماشية، وجهود الحكومة لمعالجة هذا التدمير، لا سيما لضمان حق السكان في المياه والظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين.
لقد ركز بحثنا على مناطق في قضاء سنجار ومحيطها مباشرة في محافظة نينوى، حيث تشير التقييمات الحالية المحدودة إلى أن الدمار كان واسع النطاق.
وقام بحثنا حتى الآن بتوثيق عدد من بواعث القلق البالغة المرتبطة بهذه القضايا، بما في ذلك:
التدمير الواسع للبيئة الريفية في العراق بسبب الصراع مع "تنظيم الدولة": قد انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تقترب من 40 في المائة. وفي حين أن حوالي ثلثي مزارعي العراق يحصلون على الري في عام 2014، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى 20 في المائة في عام 2017؛

ثمة دليل على أن "تنظيم الدولة" قد استهدف بشكل متعمد البيئة الريفية التي تقوم على أساس مصادر العيش الزراعية: وأوضح الأمثلة على ذلك يتعلق بتخريب آبار الري. وإحراق أو قطع البساتين وسحب وسرقة خطوط الكهرباء الحيوية. غياب المساعدة للمزارعين والمزارعين السابقين لإعادة بناء الأرض المدمرة ومصادر الرزق في العراق: يحتاج المزارعون والمزارعون السابقون إلى المساعدة لإصلاح الأدوات المفقودة أو التالفة، والآلات، والدفيئات، وأنظمة الري، ومرافق التخزين؛ عدم وجود تخطيط واضح للبدء في إعادة إعمار الريف العراقي: العديد من القرى المتضررة بشكل كبير كما كانت بعد وقت قصير من استعادتها من سيطرة "الدولة الإسلامية".

نظراً لأن العديد من النتائج التي توصلنا إليها تتعلق بعمل وزارتكم، فإن منظمة العفو الدولية ملتزمة بضمان أن يعكس تقريرنا بشكل صحيح وجهات نظر وسياسات وممارسات وزارتكم وحكومة العراق.
ويحدونا الأمل في أن نتلقى إجابة من سعادتكم على هذه الأسئلة حتى تنعكس وجهات نظركم بدقة في تقاريرنا. ولكي نأخذ إجاباتكم في الاعتبار في تقريرنا المقبل، وسوف نثمن ردكم، كتابياً، قبل يوم 10 ديسمبر/ كانون الأول.

ميزانية إعادة الإعمار
أشار التحليل الخارجي إلى أن العراق سيكون لديه فائض في الميزانية يتراوح بين 19 و24 مليون من ميزانية 2018. هل لدى حكومة العراق فائض في الميزانية في 2018؟ وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد أحدث تقدير لمقدار الفائض.

[1] انظر إلى العراق: الآفاق الاقتصادية- أكتوبر 2018
http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-october-2018

بريد الكتروني: middleeast@amnesty.org
هاتف: 1 748751 - 961+
فاكس: 1 748754 - 961+
www.amnesty.org/ar
المالي: 532669-604

منظمة العفو الدولية – لبنان مسجلة لدى وزارة الداخلية بموجب مرسوم رقم 2464 الرقم

هل استخدمت حكومة العراق أي من فائض ميزانية 2018 لتمويل النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار في العراق؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد مقدار هذه المخصصات.
هل يخصص مشروع ميزانية العراق لعام 2019 أي أموال للنفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى أيضا تقديم تفاصيل عن مشروع النفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار.

خطط إعادة الأعمار

1) هل لدى حكومة العراق خطة لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الصراع مع "الدولة الإسلامية"؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) هل تحدد خطة إعادة الإعمار الخاصة بحكومة العراق، أو أي وثيقة أخرى ذات صلة، أي أحكام لإعادة إعمار قضاء سنجار؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة أو الوثيقة.

خطط إعادة الإعمار الزراعي

3) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة إعمار القطاع الزراعي العراقي؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. ويرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
4) هل تدعم قوانين وسياسات حكومة العراق الخاصة بالزراعة صغار المزارعين ومزارعي الكفاف؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد كيفية القيام بذلك.
5) هل تدعم قوانين وسياسات الحكومة العراقية الخاصة بالزراعة تقديم القروض الزراعية بشروط مَيسرة، أو غيرها من وسائل الدعم الاقتصادي، للمزارعين أو المزارعين السابقين؟

البنية الأساسية للري

1) هل قامت حكومة العراق بأي تقييم لتدمير البنية الأساسية للري المتصل بالنزاع (مثل قنوات الري ومحطات الضخ وآبار الري وما إلى ذلك)؟
2) هل لدى حكومة العراق خطة (إما قائمة بذاتها أو متكاملة) لإعادة بناء البنية التحتية للري؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة. يرجى أيضا تقديم ميزانية الاستثمار المخصصة لتنفيذ هذه الخطة في عام 2018.
3) ما هو المكتب، أو الوزارة، في حكومة العراق المسؤول عن الإشراف على آبار الري التي أنشئت بشكل خاص؟
4) هل تقوم حكومة العراق بجمع بيانات عن استخراج المياه الجوفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى الإشارة إلى كيفية الوصول إلى هذه البيانات بشكل عام.
5) هل لدى حكومة العراق خطة لتنظيم آبار الري الخاصة؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.

النازحون داخلياً

1) هل لدى العراق خطة لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للسكان المدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم نسخة من هذه الخطة.
2) إذا كان الأمر كذلك، هل تنص هذه الخطة على إعادة تأسيس سبل العيش الريفية؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.
3) وجدت مراجعة أجرتها المنظمة الدولية للمهجرين الذين لا يرغبون في العودة من بين السكان الذين لا يزالون نازحين في العراق، والتي نشرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، أن النازحين من سنجار هم الأقل رغبة في العودة مقارنة بالنازحين من مناطق أخرى من العراق[2]. فهل لدى العراق أي خطط لضمان وجود الظروف الملائمة في منطقة سنجار وحولها لتسهيل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للمدنيين النازحين؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى التحديد.

روبرت تولاست ، يسار المالكي ، هاري استيبانيان ، "مشروع قانون الموازنة العراقية لعام 2019: نقطة تحول في إعادة إعمار العراق" ، معهد العراق للطاقة ، 2018
https://iraqenergy.org/wp/2018/10/29/iraqs-2019-draft-budget-law-analysis/

أحمد تبغشالي، فائض الميزانية في ارتفاع والأسواق في انحدار متواصل، أخبار العراق الاقتصادية، 6 سبتمبر/أيلول 2018
http://www.iraq-businessnews.com/2018/09/06/budget-surplus-soars-but-markets-continueto-bottom/

[2] المنظمة الدولية للهجرة، " أسباب البقاء :تصنيف النزوح المطول في العراق"، 2018، صفحة 11،
http://iomiraq.net/reports/reasons-remain-categorizing-protracted-displacement-iraq

وبالإضافة إلى المعلومات المطلوبة أعلاه، يرجى إدراج أي مواد أخرى، والإحصاءات، والإجراءات الحكومية المتعلقة بمسألة إعادة إعمار الأضرار الزراعية، واستجابة الحكومة التي تعتبرونها مهمة لفهم أفضل لهذه القضية.

وأخيراً، وليس بالطبع آخراً، شكراً جزيلاً مقدماً على ما تبذلونه من جهود من أجل معالجة هذه القضايا الملحة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

لين معلوف
رئيسة المكتب ومديرة البحوث للشرق الأوسط
قسم البحوث ببرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مكتب بيروت – لبنان
منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لنصرة حقوق الإنسان. عندما يقع الظلم على شخص، فإن الأمر يهمنا جميعا.

اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

الأرض الميتة

تدمير الدولة الإسلامية المتعمد للأراضي الزراعية العراقية

بعد مرور عام على إعلان العراق انتصاراً عسكرياً على الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية"، خلص تقريرنا إلى أن تدمير تنظيم "الدولة الإسلامية" المتعمد للبيئة الريفية في العراق ما زال له آثار مدمرة على المزارعين الفقراء أصحاب المزارع الصغيرة. ويركز البحث على المنطقة المحيطة بسنجار، وهي منطقة سكَنَها قسم كبير من الطائفة الأيزيدية قبل عام ٢٠١٤. وكانت مسرحاً لبعض الأضرار الأشد وطأة التي لحقت بالمناطق الريفية. وكثيرا ما كانت تُخرب آبار الري بالأنقاض أو النفط أو غيرها من الأجسام الغريبة، كما أن المضخات والكابلات والمولدات والمحولات تعرضت للسرقة أو دُمرت. كما قام تنظيم الدولة ايضاً بإحراق أو قطع البساتين، وقطع أسلاك الكهرباء الحيوية المعلقة وسرقتها.

إن معظم الريف في العراق يبدو شبيهاً بشكل أو آخر بحاله عند استعادته من "تنظيم الدولة الإسلامية". وقال المزارعون والمسؤولون الزراعيون، الذين أجريت معهم مقابلات طوال هذا البحث لمنظمة العفو الدولية، إنهم لم يتلقوا أي مساعدة حكومية.

ويجب أن تتضمن الجهود الرامية إلى تحميل تنظيم "الدولة الإسلامية" المسؤولية عن الجرائم بموجب القانون الدولي، في حالة وجود أدلة كافية، هذه الجرائم المحددة. أما من جانب الحكومة العراقية، فينبغي عليها تقديم مساعدات عاجلة لمزارعي العراق الحاليين والسابقين من أجل استئناف الزراعة.

رقم الوثيقة: MDE 14/9510/2018
ديسمبر ٢٠١٨
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية